المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة

"إسرائيل" في الكتابات الغربية بعد عامين على طوفان الأقصى

العدد الثالث والستون - كانون الأول 2025

"إسرائيل" في الكتابات الغربية

بعد عامين على طوفان الأقصى

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محدّدة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: "إسرائيل" في الكتابات الغربية بعد عامين على طوفان الأقصى

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: كانون الأول 2025

رقم العدد: الثالث والستون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف مطعم وايلا - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: **01/836610**

فاكس: **01/836611**

خليوي: **03/833438**

Postal Code: **10172010**

P.o. Box: **24/47**

Beirut- Lebanon

Email: dirasatccsd@gmail.com

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدمة 5

أولًا: صورة "إسرائيل" في الخارج والتأثير على علاقاتها الدولية 6

1.1 العلاقة مع أميركا ونظرة الأميركيين الى "إسرائيل": 7

1.2 العلاقة مع أوروبا: 10

ثانيًا: التأثير على اقتصاد "إسرائيل" وصفقات الأسلحة 12

ثالثًا: الإستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع التحديات والتهديدات 16

رابعًا: التغيرات والتحولات الداخلية في "إسرائيل" 22

التعايش مع الفلسطينيين 22

الثقة بالجيش الإسرائيلي 23

التكتل والتضامن 24

صعود الانتماء لليمين 24

قضية الحريديم 25

الضفة الغربية 26

خامسًا: أداء نتنياهو وحكومته 26

سادسًا: تطلعات مستقبلية 29

6.1 مستقبل نتنياهو: 29

6.2 مستقبل الدولة الفلسطينية 30

6.3 في مستقبل العلاقة مع أميركا 32

6.4 مستقبل "إسرائيل" 34

مقدمة*

بعد مضـيّ عامين على عملية طوفان الأقصـى، وما تبعها من حروب وأحداث، لا تزال "إسـرائيل" في قلب الأخبار والنقاشات في الأوساط النخبوية والشعبية في العالم بشأن وكيفية تأثير عملية 7 أكتوبر عليها، ومدى هذا التأثير، والمسـار الذي نتج عنها، والواقع الذي تعيشـه الآن إثر كل ما جرى. وفي محاولة لتوسـيع فهم حقبة ما بعد 7 أكتوبر وتأثيراتها على الكيان الصـهيوني من المفيد فهم التقييمات الغربية للواقع الإسرائيلي في الذكرى الثانية لهجوم طوفان الأقصى.

لتحقيق ذلك جرت مراجعة الكتابات الصـادرة عن مراكز الأبحاث والصـحف الأميركية والبريطانية (36 مصـدرًا) في الفترة بين 15 أيلول و30 تشـرين الأول 2025 التي تناولت تقييمًا لواقع الكيان الإسـرائيلي بمناسـبة حلول عامين على هجوم طوفان الأقصـى وما تبعه من حروب إسـرائيلية متواصـلة في عدد من الجبهات. في المجمل **تم الوصـول إلى 140 مادة (مقالة، دراسـة، بودكاست) حول موضوع البحث في هذه الفترة.**

بعد مراجعة الكتابات المرصودة وتم فرز محتواها إلى عدة محاور كالآتي:

- صورة "إسرائيل" في الخارج والتأثير على علاقاتها الدولية
- التأثير على اقتصاد "إسرائيل" وصفقات الأسلحة
- الإستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع التحديات والتهديدات
- التغيرات والتحولات الداخلية في "إسرائيل"
- أداء نتنياهو وحكومته
- التطلعات المستقبلية

* إعداد: مهدي إسماعيل

أولًا: صورة "إسرائيل" في الخارج والتأثير على علاقاتها الدولية

حصل هذا العنوان والكلام الذي يندرج ضمنه على الحيّز والاهتمام الأكبر من قبل كافة المصادر من صحف ومراكز دراسات ومقابلات مع شخصيات معنية إذ مثّل تحوّلًا معاكسًا في معركة السردية الصهيونية والإسرائيلية، فلأول مرة يتم الحديث عن "عزلة" "إسرائيل" وانتشار مصطلح "Pariah State" أو "دولة منبوذة" لوصف وضعها الحالي على الساحة الدولية. فقد أدت قرارات "إسرائيل" في الشرق الأوسط وخصوصًا ممارساتها في غزة إلى قلب الرأي العام العالمي ضدها وحشد المسيرات والتظاهرات المطالبة بوقف الإبادة في غزة ومناهضة الصهيونية بشكل لم يكن ممكنًا من قبل.

كل ذلك أدى إلى اعتراف عالمي واسع بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، خصوصًا من قبل دول تعتبر مقربة من "إسرائيل" كبريطانيا وفرنسا وكندا والعديد غيرها، ودفع نتنياهو إلى الاعتراف بهذا الواقع عبر تعبيره بأن "إسرائيل" ستصبح "إسبرطة خارقة" من أجل مواجهة هذه الموجة الصاعدة. وتسببت سياسة "إسرائيل" في غزة بإعلان الأمم المتحدة ارتكابها الإبادة الجماعية والمجاعة وجرائم حرب، وصدور مذكرات اعتقال من قبل المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو ووزير الأمن الإسرائيلي السابق يوآف غالانت، وبتراجع جدوى تهمة "معاداة السامية" كسلاح يمكن الاستعانة به لتبرير ممارسات "إسرائيل" كما أشارت مثلًا نافي بيلاي (Navy Pillay)، وهي محامية وعضو في "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل" وقاضية سابقة في المحكمة الجنائية الدولية، فأصبحت سمعة "إسرائيل" متضررة بشدّة في الأمد الطويل وفي وعي الشعوب خاصة الشابة منها والصاعدة وبالتالي خسرت الحرب الإعلامية.

ومن أبرز الدلالات على هذه الخسارة **زيادة ميزانية الهاسبارا (الدعاية العالمية) بأربعين مليون دولار** زيادة على ارتفاع سابق بقيمة 150 مليون دولار عما كانت تقوم به بالفعل حيث خُصص من هذا المبلغ 24 مليون دولار لما يسمّى "حملات التأثير العالمية"، و16 مليون دولار لتمويل الوفود الدولية التي تزور "إسرائيل" ودفع سبعة آلاف دولار للموثرين المعروفين على منصة X لكل منشور داعم لـ "إسرائيل" بحسب معهد كوينسي(Quincy Institute). وشبّهت بعض الصحف البريطانية مثل "The Guardian" و "Financial Times" هذه الحملة المعادية لـ "إسرائيل" بتلك التي ظهرت ضد جنوب إفريقيا إبّان نظام الفصل العنصري. إضافة إلى ذلك، تم الحديث عن

اضطرار طائرة نتنياهو "جناح صهيون" خلال رحلته إلى الأمم المتحدة لتفادي الطيران فوق فرنسا ومعظم أوروبا القارية نتيجة لمذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو. ونتيجة تعرّض صـــورة "إســـرائيل" للهجوم والانتقاد فإن علاقاتها مع العديد من الدول بلغت من الســوء لدرجة دعوة الرأي العام في تلك الدول وغيرها الى مقاطعة الكيان الإسـرائيلي في مسـار يتجه نحو العزلة وفق ما يلي من العناوين الفرعية.

1.1 العلاقة مع أميركا ونظرة الأميركيين الى "إسرائيل":

تُعدّ العلاقة مع أميركا شـديدة الأهمية بالنسـبة لـــ "إسـرائيل" ولهذا السـبب فإن المتغيرات التي شـهدتها السـاحة الأميركية على مسـتوى الرأي العام وصـنّاع القرار تشـكّل نقطة بارزة جدًا لفهم وضع "إسرائيل" الحالي من بعد 7 أكتوبر.

على مسـتوى الرأي العام، ظهر الاسـتياء الكبير من "إسـرائيل" وسـياسـتها في غزة، خصـوصًـا عند ناخبي أو مؤيدي الحزب الديمقراطي الذين أحســوا بالشــرخ القيمي الكبير بينهم وبين "إســرائيل" وحكومتها الحالية، أما عند الجمهوريين أو الطبقة المحافظة فلا يزال التأييد لـــ "إسرائيل" مرتفعا نسبيًا إلا أنه يشهد أيضا لأول مرة انخفاضًا ونقدًا لاذعًا عند هذه الفئة التي تعتبر أن الدعم المالي والعسكري لـــ "إسرائيل" من قبل أميركا بات يشكّل عبئا وهدرًا للمال ويدفع أميركا إلى الانخراط في حروب خارجية مسـتمرة بدل التركيز على هموم ومشـاكل الأميركيين في الداخل. إضـافة إلى **نشوء جيل جديد من الجمهوريين لم يعد يرى في "إسرائيل" النووية والقوية صورة "داود الصغير المحاط بجواليت العرب" كما رآها الجيل الأميركي الأقدم.** حتى أن اليهود في أميركا أبدوا تراجعًا في تأييدهم لـــ "إسرائيل" وعدم اعتبار الصهيونية جزءًا أساسيًا من هويتهم أو حتى نبذْها من قبل البعض. كل هذا الانقلاب تظهره بعض الاستطلاعات:

- في استطلاع لـــ«غالوب»(Gallup) أجري مؤخرًا، قال 46٪ فقط من الأميركيين إنهم يدعمون "إسرائيل"، وهي أدنى نسبة منذ بدأت «غالوب» تتبع هذا المؤشر قبل 25 عامًا.
- يفيد اســتطلاع حديث لـــ"ذي إيكونوميســت/يوغوف"(YouGov/Economist) أن 43٪ من الأميركيين يعتقدون أنّ "إســرائيل" ارتكبت إبادة جماعية في غزة، مقابل 31٪ فقط خالفوا هذا الرأي. ويرى نحو أربعةٍ من كلّ عشــرة يهودٍ أميركيين(39٪) الأمر ذاته، وفق اســتطلاعٍ

جديد لصحيفة واشنطن بوست" (Washington Post)، بينما يرى الباقون(61٪) أن "إسرائيل" ارتكبت جرائم حرب في غزة.

- أظهر استطلاع لـ"نيويورك تايمز/سيينا" (New York Times/Siena) أنّ التعاطف مع الفلسطينيين يتقدّم، ولو بفارقٍ طفيف، على الدعم لـ "إسرائيل"، بنسبة 35٪ مقابل 34٪.
- وفقًا لاستطلاع حديث جدًا أجرته منظمة IMEU، قال ٪71 من الناخبين الديمقراطيين إنهم سيصوتون في انتخابات عام 2028 لمرشحٍ صوّت لصالح حجب الأسلحة عن "إسرائيل".
- أظهر استطلاع "القضايا الحرجة" لجامعة ميريلاند في آب/أغسطس 2025، أنّ 24٪ فقط من الناخبين الجمهوريين بين سنّ 18 و34 عامًا يتعاطفون مع الإسرائيليين أكثر من الفلسطينيين.
- وفقًا لمركز بيو للأبحاث(Pew Research Center) قال ٪39 من الأميركيين إن "إسرائيل" أفرطت في عمليتها العسكرية ضد حماس. وقد ارتفعت هذه النسبة من ٪31 قبل عام، و٪27 في أواخر عام 2023. والآن فإن 59٪ لديهم رأي غير مُواتٍ (سلبي) تجاه الحكومة الإسرائيلية، ارتفاعًا من ٪51 في أوائل عام 2024. ويقول 56٪ من البالغين في الولايات المتحدة إن لديهم نظرة إيجابية تجاه الشعب الإسرائيلي وهذه نسبة متراجعة بمقدار 8 نقاط مئوية منذ عام 2024، و11 نقطة مئوية منذ عام 2022[1].

أما في أوساط الحزبين الديمقراطي والجمهوري فـ "إسرائيل" لم تسلم من الانتقادات خصوصًا عند الحزب الديمقراطي، فوفق الدراسة التي أجراها مركز "بيو" الديمقراطيين أكثر ميلًا من الجمهوريين بكثير إلى القول إن "إسرائيل" أفرطت في نهجها في إدارة الحرب"، فاليوم، ٪60 من الديمقراطيين و٪19 من الجمهوريين يقولون ذلك. مع ذلك، فإن الجمهوريين اليوم أكثر ميلًا من الديمقراطيين إلى القول إنهم غير متأكدون من طريقة تعامل "إسرائيل" مع الصراع (٪35 مقابل

[1] لدى ثلثي الجمهوريين والمستقلّين الميالين للجمهوريين نظرة إيجابية تجاه الشعب الإسرائيلي. أما الديمقراطيون والمستقلّون الميالون للديمقراطيين فهم منقسمون؛ إذ إن نسبة من يقولون إن لديهم رأيًا إيجابيًا تجاه الشعب الإسرائيلي تساوي نسبة من يحملون رأيًا سلبيًا نحوه (48٪ لكلٍّ منهما)، وفي كلا الحزبين، أصبحت النظرة إلى الشعب الإسرائيلي أقل إيجابية مما كانت عليه في مطلع عام 2024. أما بالنسبة للحكومة الإسرائيلية فأغلبية ضئيلة من الجمهوريين (55٪) يقولون إن لديهم نظرة إيجابية تجاهها، في حين يقول 41٪ إن لديهم رأيًا سلبيًا. ولا تتجاوز نسبة الديمقراطيين الذين لديهم رأي إيجابي في الحكومة الإسرائيلية 18٪، بينما يحمل 77٪ منهم نظرة سلبية (ويقارب نصفهم – 46٪ – من يقول إن لديه نظرة سلبية جدًا). وقد أصبحت الآراء تجاه الحكومة الإسرائيلية أكثر سلبية في صفوف الحزبين منذ عام 2024.

27٪). ومع هذا، فإن نسبة مَن يقولون في كلا الحزبين إن العملية العسكرية لـــ "إسرائيل" ذهبت بعيدًا أكثر مما ينبغي قد ارتفعت مقارنة بالعام الماضي:

- ٪60 من الديمقراطيين يقولون الآن إن نهج "إســـرائيل" في إدارة الحرب يذهب بعيدًا أكثر مما ينبغي، بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية عن العام الماضي.[2]
- رغم أن نســـبة الجمهوريين الذين يقولون إن "إســـرائيل" تُفرِط في نهجها تجاه الحرب لا تزال منخفضة نسبيًا، فإن هذه النسبة ارتفعت أيضًا مقارنة بخريف العام الماضي (٪19 اليوم مقابل ٪13 في أيلول/سبتمبر 2024).

على المســـتوى الفني في هوليوود، **وقّع أكثر من 4,500 ممثل ومخرج وغيرهم على "تعهّد بإنهاء التواطؤ"** اســـتلهم تحرّكات صُـــناع الأفلام ضـــدّ جنوب أفريقيا إبان الفصـــل العنصـــري حيث يتعهّد الموقّعون "بعدم عرض الأفلام، أو الظهور في، أو التعاون بأيّ شـــكلٍ مع المؤسّـــســـات الســـينمائية الإسرائيلية... المتورّطة في الإبادة الجماعية والفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني". وأنهت الممثلة هانا إينبايندر كلمتها خلال تســـلّمها جائزة الإيمي بالصـــراخ: «الحرية لفلســـطين!»، وســـار الممثل خافيير باردیم على السجادة الحمراء مرتديًا الكوفية.

إن الدعم القوي التقليدي لـــ"إسرائيل" من الحزبين في الكونغرس الأميركي بدأ يتآكل، ومع تزايد تشـــكّك الأجيال الشـــابة في طبيعة هذه العلاقة، بات النقاش هل إن الرؤســـاء الأميركيين القادمين سيكون موقفهم المؤيد بقوة ل"إسرائيل" هو نفسه الموقف الذي أبداه بايدن وترامب.

[2] في تصـــويتٍ حديث على مشـــروعَي قانون قدّمهما الســـيناتور بيرني ســـاندرز في مجلس الشـــيوخ الأميركي، يهدفان إلى تقييد مبيعات الأسلحة لإسرائيل، حصل القرار الذي يمنع بيع البنادق الهجومية لـ "إسرائيل" على دعم 27 عضوًا ديمقراطيًا، بينما حصـــل القرار الآخر الذي يمنع صـــفقة أســـلحة بقيمة 675 مليون دولار أميركي على دعم 24عضـــوًا. ويبلغ عدد الديمقراطيين في مجلس الشـــيوخ 45عضـــوًا، إضـــافةً إلى اثنين من المســـتقلين المتحالفين مع الديمقراطيين. بمعنى آخر، فإن أكثر من نصف الكتلة الديمقراطية في مجلس الشيوخ أيّدوا وقف مبيعات الأسلحة لـــ "إسرائيل" أثناء خوضها الحرب. بينما ينتقد بعض الجمهوريين التحالف مع "إســـرائيل" انطلاقًا من نزعة الانعزال الجديدة وســـياســـة ضـــبط النفس الاســـتراتيجي، معربين عن قلقهم من الطابع المفتوح وغير المحدود للدعم الدبلوماسي والعسكري الأميركي لها، فيجادلون بأن هذا الدعم يحوّل الموارد العسكرية الأميركية بعيدًا عن المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا.

1.2 العلاقة مع أوروبا:

مثّلت التحولات في مواقف أوروبا النقطة المفصلية الأبرز في مسار العزلة الذي سلكته "إسرائيل"، فقد شهدت المدن والساحات تظاهرات حاشدة تندد بوقف الإبادة في غزة تبعتها مواقف حادّة من الدول الأوروبية واتخاذ بعضها سياسات دبلوماسية مواجهة لـــ"إسرائيل"، من الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وانتقادات تعامل "إسرائيل" مع قارب الصمود "Flotilla" إلى نداءات المقاطعات الفنية واسعة لـ"إسرائيل" في مختلف المجالات. بحسب استطلاع الاتجاهات العالمية في ربيع 2025 الذي أجراه مركز "بيو" للدراسات حول النسب المئوية لمن لديهم آراء مؤيدة أو غير مؤيدة تجاه "إسرائيل" في بعض الدول، يتبين وجود أغلبية غير مؤيدة كما يوضح الرسم البياني الآتي:[3]

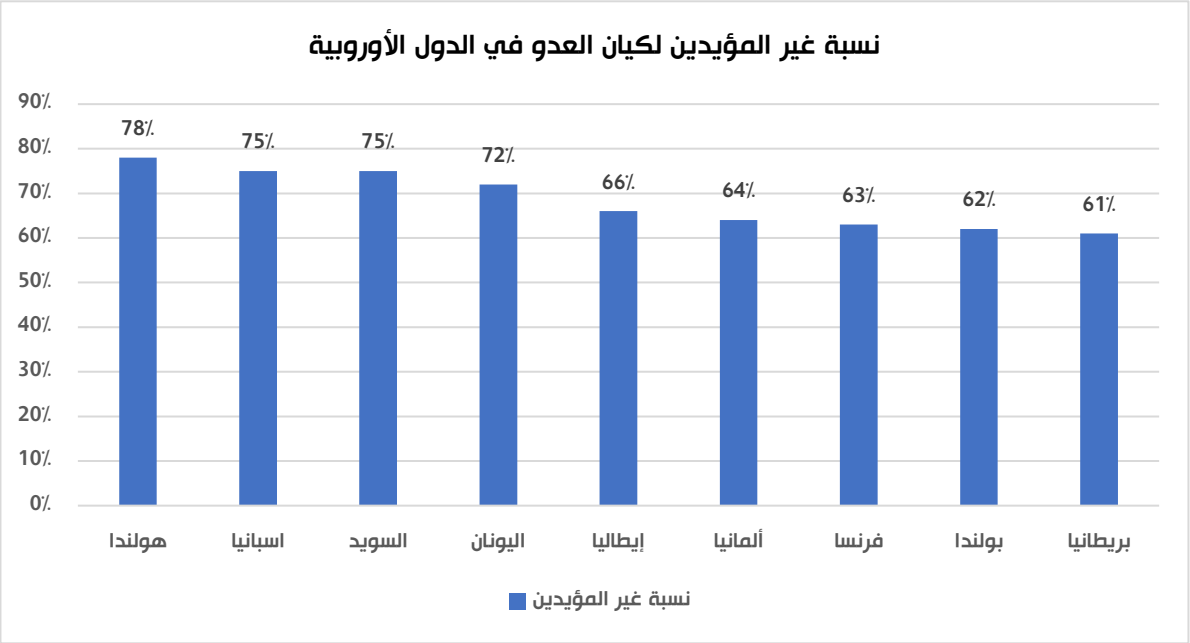

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، يبدو أن "إسرائيل" فقدت الدعم الضمني الذي كانت تحظى به من خمس عشرة دولة ذات توجهٍ غربي كانت تمتنع في السابق عن التصويت على القرارات المتعلقة بها، وهي: أستراليا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جورجيا، ألمانيا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، هولندا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي،

[3] النسب المتبقية في كل دولة ليست كلها مؤيدة للكيان الصهيوني بل تتوزع بين مؤيد ومن لا موقف له. أعلى رقمين للمؤيدين كان في ألمانيا (31٪) وبريطانيا (30٪) والأقل بولندا (16٪).

قدّمت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين رسميًا اقتراحًا بفرض إجراءات اقتصادية عقابية ضد "إسرائيل".[4] ومن أبرز التحولات في العلاقات الدبلوماسية هو موقف إسبانيا من "إسرائيل" حيث انضمت إلى تكتّلٍ من 34 دولة مناهضة لـ "إسرائيل" يُعرف باسم "مجموعة لاهاي" (The Hague Group)، وهو قرار اتُّخذ خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة[5].

أما في المجال الفني، فقد أخذت دعوات مقاطعة "إسرائيل" من مسابقة Eurovision السنوية المشهورة الزخم الأكبر في الإعلام نظرًا لمشاركة "إسرائيل" فيها وفوزها في سنوات سابقة، فقد أكد "الاتحاد الأوروبي للبث" (EBU) أنه سيجري تصويتًا عبر الإنترنت في تشرين الثاني قد يُفضي إلى طرد هيئة البث الإسرائيلية "كان" من المسابقة العام المقبل جراء تهديد عدة هيئات بث أوروبية، من بينها مؤسسات في إسبانيا وهولندا وإيرلندا وآيسلندا وسلوفينيا، بمقاطعة الدورة المقبلة. وعندما اتُهِمت "إسرائيل" بارتكاب الإبادة الجماعية في غزة، قدّم عشرات الموسيقيين، ومنهم جيمس بليك، PinkPantheress، وSaint Levant عروضًا أمام قاعةٍ مكتظّة في لندن خلال حفلٍ حاشد بعنوان «معًا من أجل فلسطين» بمشاركة ناشطين فلسطينيين وممثلين من هوليوود.

وفي المجال الأدبي، وقّع في أيار الماضي 380 كاتبًا ومنظّمة، من بينهم زيدي سميث وإيان ماك إيوان، رسالةً تصف الحرب في غزة بأنها إبادة جماعية وتدعو إلى وقفٍ فوريّ لإطلاق النار، وذلك بعد رسالةٍ سابقة من الأوساط الأدبية أعلنت مقاطعة معظم المؤسّسات الثقافية الإسرائيلية. وفي أيرلندا يُعامَل أفراد المجتمع الفني الذين يُبدون تعاطفًا مع "إسرائيل" "عمليًا كأنهم نازيون" بحسب قول ديفيد آيرلند، وإن الوضع في "إسرائيل" وغزة يُعدّ "موضوعًا يستحيل الحديث عنه" لبعض العاملين في الفنون. وقالت داليا شيندلين، وهي محللة واستطلاعية إسرائيلية، إن نشر الكتب باللغة الإنجليزية لمؤلفين إسرائيليين صعب بسبب عدم رغبة منتديات أكاديمية مختلفة أو نقابات مهنية بوجود تمثيل إسرائيلي.

---

[4] ولو تمّت الموافقة على الحزمة، لشملت رسوماً جمركية على أكثر من ثلث السلع الإسرائيلية المصدَّرة إلى أوروبا، وتعليق بعض البنود التجارية في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و "إسرائيل"، وفرض عقوبات على وزيرين إسرائيليين (بن غفير وسموتريتش).

[5] يؤكد التحالف، الذي تنظّمه منظمة "التقدّمية الدولية" (Progressive International) ذات التوجّه اليساري الراديكالي والمناهض للرأسمالية، أنّ مهمّته هي تنسيق الإجراءات القانونية والدبلوماسية والاقتصادية بشأن انتهاكات إسرائيلية للقانون الدولي.

أما على مستوى الرياضة، فالاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) والاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا) يواجهان ضغوطًا لحظر "إسرائيل" من المنافسات الدولية مثل حملة "GameOverIsrael". كما طالب رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز بمنع "إسرائيل" من جميع الرياضات الدولية ما دامت "همجيتها" في غزة مستمرة، وقد جاء حديثه بعد احتجاجاتٍ استهدفت فريق الدراجات الإسرائيلي الخاص "إسرائيل" بريميير-تيك" وأدّت إلى إلغاء المرحلة النهائية من سباق "لا فويلتا إسبانيا" للدراجات. وكان قبل أيام قد انسحب لاعبو شطرنج إسرائيليون من بطولةٍ إسبانية بعدما أُبلغوا أنّهم لا يستطيعون اللعب تحت علمهم الوطني. ودَعَت رابطة مدربي كرة القدم الإيطالية إلى تعليق مشاركة "إسرائيل" في المسابقات الدولية.

أضفت مثل هذه التحركات إلى جانب التظاهرات الحاشدة في عواصم أوروبية على مجموعاتٍ ناشطة مثل "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) "إحساسًا متجدّدًا بالزخم فقد حظرت المملكة المتحدة مشاركة الإسرائيليين في "الكلية الملكية للدراسات الدفاعية" المرموقة للعام الأكاديمي المقبل، وكانت قد اتخذت لجنة السلامة الاستشارية في برمنغهام وشرطة ويست ميدلاندز قرارًا بعدم السماح للمشجعين الإسرائيليين بحضور مباراة فريق "مكابي" الإسرائيلي في ملعب فيلا بارك في 6 تشرين الثاني قبل التراجع عنه لاحقًا.[6]

ثانيًا: التأثير على اقتصاد "إسرائيل" وصفقات الأسلحة

فيما يتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي وتأثره خلال السنتين الأخيرتين، فإن أول ما يبرز هو التأثر بالعزلة الدولية التي دخلتها "إسرائيل" والتي اعترف بها نتنياهو عندما اختار التعبير عن دولته بأنها ستصبح "إسبرطة خارقة" تعتمد على نفسها، بينما اقتصاد "إسرائيل" قائم على تصدير يعتمد على قطاع التكنولوجيا وقوة عاملة عالية التعليم ومرتبطة عالميًا. وتكفي رؤية العقوبات التي نوقشت للفرض ضد "إسرائيل" لمعرفة مدى احتمالية تضرره جرّاء العزلة الدولية.

[6] في حادثة أخرى قال الاتحاد الإسرائيلي للجمباز (IGF) إن "سابقة خطيرة" قد تم إرساؤها بعد أن مُنع رياضيوه من دخول إندونيسيا للمشاركة في بطولة العالم للجمباز الفني. وأعلنت إندونيسيا أنها لن تمنح تأشيرات لفريق "إسرائيل" للمشاركة في الحدث الذي أُقيم في جاكرتا بين 19 و25 تشرين الأول، بسبب الحملة العسكرية على غزة. وقد رُفض طلب الاتحاد الإسرائيلي للجمباز اتخاذَ تدابير مؤقتة عاجلة تضمن مشاركة الرياضيين الإسرائيليين أو نقل/إلغاء الحدث، وذلك من قِبل محكمة التحكيم الرياضية (CAS).

ذكرت صحيفة بوليتكو (Politico) في 17 أيلول أن نائبة رئيس المفوضية الأوروبية كايا كالاس كانت قد كشفت عن خططٍ لخفض مستوى العلاقات التجارية مع "إسرائيل" وفرض عقوبات على مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى بسبب سياسات "إسرائيل" في غزة بحيث يتم فرض رسوم جمركية على نحو 6.8 مليارات دولار من الواردات الإسرائيلية، وتعليق اتفاقية التجارة الحرة، إضافةً إلى فرض عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين. وأضافت الأمم المتحدة في 26 أيلول 68 شركة إلى القائمة السوداء للشركات التي تعتبر أنها تنتهك حقوق الفلسطينيين من خلال ممارسة أنواع محدّدة من الأنشطة التجارية مع التجمعات الإسرائيلية في الضفة الغربية[7].

إن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أضعفت عدّة قطاعات اقتصادية على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي بوجه عام لا يزال مستقرًا، مع توقّع صندوق النقد الدولي نموًا منخفضًا إلى متوسط للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5٪ في عام 2025، حتى بعد الحرب مع إيران. فقد تضرّرت السياحة وعمليات الموانئ بسبب المخاوف الأمنية، وكذلك الزراعة وقطاع البناء اللذان يعتمدان بشكل كبير على العمالة الفلسطينية، التي قُيِّدت بشدة نتيجة الإلغاء التام لتصاريح العمل لسكان غزة والقيود المفروضة على تصاريح الفلسطينيين من الضفة الغربية. وأدّى استدعاء جنود الاحتياط المستمر وهجرة الأدمغة إلى إبطاء النمو الاقتصادي. وخفّضت وكالة الخدمات المالية الدولية "ستاندرد آند بورز (S&P)" التصنيف الائتماني لـ "إسرائيل" من +A إلى A/A-1.

بين نيسان وحزيران 2025، انكمش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 3.5٪ على أساس سنوي، ويرجع ذلك إلى حدٍّ كبير إلى حرب الأيام الاثني عشر بين "إسرائيل" وإيران، وهذه هي المرة الثانية التي ينكمش فيها الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الحرب؛ إذ كانت المرة الأولى في الربع الرابع من عام 2023، مباشرة بعد اندلاع الحرب. في حين شهدت بعض القطاعات الإسرائيلية نموًا، مثل قطاع الصادرات الدفاعية الذي سجّل زيادة قدرها 13٪ بين عامَي 2023 و2024 ليصل إلى 14.8 مليار دولار وذلك إلى حدٍّ كبير بسبب الصفقات العسكرية مع الدول الأوروبية، فإن قطاعات أخرى، مثل السياحة، شهدت تراجعًا كبيرًا بسبب المخاوف الأمنية الإقليمية[8]. وقد وافق الكنيست في

[7] تهدف هذه القائمة إلى فضح وتسليط الضوء على الشركات التي تعتبرها الأمم المتحدة داعمة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي تراها الهيئة الدولية غير قانونية. دعم لحرب اقتصادية ضد "إسرائيل".

[8] وفقًا لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، انخفض عدد السياح الأجانب الذين زاروا "إسرائيل" بنسبة 68٪ بين عامَي 2023 و2024. ورغم أن جائحة كورونا قلّصت السياحة العالمية، فإن قطاع السياحة في "إسرائيل" كان في طور التعافي قبل بداية الحرب.

تموز على زيادة الإنفاق الدفاعي بمقدار 12.5 مليار دولار في عامَي 2025 و2026 لتمكين "إسرائيل" من مواصلة القتال في غزة وضد تهديدات إقليمية أخرى. ويبلغ الإنفاق الدفاعي لـ"إسرائيل" في عام 2025 نحو 9٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، ومن المرجّح أن يرتفع قليلًا خلال السنوات المقبلة، مع بلوغ تكاليف الحرب 300 مليار شيكل، ما يعادل 90 مليار دولار أميركي.

وبحسب مقالة في صحيفة Financial Times البريطانية تحت عنوان "نتنياهو يُقوِّض الاقتصاد الإسرائيلي" لـ Eran Yashiv فقد تحقّقت الآن التحذيرات المتكرّرة من المخاطر الاقتصادية الصادرة عن 25 من كبار الأكاديميين، بينهم حائزون على نوبل، و84 من أبرز الاقتصاديين الإسرائيليين. فالبيانات الرسمية تشير إلى أنّ ناتج قطاع الأعمال بالأسعار الثابتة ارتفع بنسبة هامشية قدرها 0.2٪ تراكميًا في عامي 2023 و2024، بعد نموّ بلغ 7.4٪ في 2022؛ كما تراجع الاستثمار الإجمالي الحقيقي تراكميًا بنسبة 17٪ في هذين العامين، فيما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 1٪ مع تباطؤ نموّ الإنتاج.

ومنذ مطلع 2023، غادر "إسرائيل" ما يقرب من 170 ألف شخص، معظمهم من الشباب ذوي المهارات، وعاد أقل من 60 ألفًا (يعمل في قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلي، الذي يساهم بخمس الناتج المحلي وأكثر من نصف صادرات الخدمات، نحو 400 ألف عامل فقط). وفي هذه الأيام، تؤسَّس الشركات الناشئة في الولايات المتحدة بدلًا من تأسيسها محليًا في "إسرائيل"، ومع فرار المستثمرين المحتملين وبالمعدلات الحالية، قد يختفي هذا القطاع إلى حدٍّ كبير كصناعة قائمة في "إسرائيل" خلال بضع سنوات.

ومن المحتمّ أن ترتفع الضرائب، وأن تُخفَّض الخدمات الحكومية، وأن تتسع فجوة عدم المساواة في الدخل. وسيتسارع ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع خفوضات إضافية محتملة في التصنيف الائتماني. وقد تنشأ حلقة مفرغة: تراجع في الاستثمار، وانخفاض في الناتج للفرد والاستهلاك، وبطء في النمو في حين تتحول "إسرائيل" من اقتصاد مزدهر قائم على رأس المال البشري إلى اقتصادٍ يواجه خطر الخروج من نادي الاقتصادات المتقدّمة إذا لم يتراجع عبؤها العسكري. أمّا توقّعات نموّ الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 3–4٪ فهي غير واقعية إلى حدٍّ كبير، في ظلّ الهجرة، والعقوبات التجارية، والانخفاض الحاد في الاستثمار.

وفيما يعاني اقتصاد "إسرائيل"، تظل صفقات الأسلحة والأموال المخصصة لخوض الحروب آمنة ومُعتمدة في ظل الحاجة المستمرة لتأمين الأسلحة وتطويرها. فقد شهد شهر أيلول الإعلان عن إدخال سلاح الليزر في المنظومة الدفاعية لـ"إسرائيل" الذي صنع بتعاون مع شركة "رافائيل" حيث كان قد استخدم خلال الحرب ضد حزب اللّه لإسقاط المسيّرات، كما بلغت قيمة الصادرات الدفاعية الإسرائيلية 14.8 مليار دولار في عام 2024، ذهب أكثر من نصفها إلى الدول الأوروبية، وذلك وفقًا لبيانات وزارة الأمن. وحتى أثناء تهديد الحظر، أقرّت ألمانيا صفقة بقيمة 415 مليون دولار لشراء حاضنات التهديف «لايتنينغ» من شركة الأسلحة الإسرائيلية "رافائيل" لصالح مقاتلات "تايفون" الألمانية حيث تُركّب هذه الحاضنات تحت أجنحة الطائرة وتهدف إلى تحسين قدرات التهديف والملاحة.

وفيما علقت بعض الدول تصدير الأسلحة لـ"إسرائيل" والبعض الآخر حظرها كليًا، مثل سلوفينيا وإسبانيا[9]، ليبلغ إجمالي الصفقات الملغاة نحو مليار دولار، لم تُقدِم سوى قلّة من الدول على وقف مبيعات السلاح إلى "إسرائيل" أو تقييدها. فقد أوقفت ألمانيا مبيعات الأسلحة التي يمكن استخدامها في غزة، لكنها تواصل التجارة في أنظمة أخرى، وبحسب SIPRI، تمثل الولايات المتحدة وألمانيا أكبر مصدرين في العالم تليهما إيطاليا، ما قد يدل على أن قرارات الحظر والمنع (من 7 دول) قد لا يكون لها تأثير كبير حاليًا. وحتى مع تصويت عدد كبير من أعضاء الكونغرس الأميركي لوقف بيع "إسرائيل" الأسلحة أثناء خوضها الحرب، شهدت هذه الفترة أكبر دعم مالي أميركي لـ"إسرائيل" بغية استعماله في القتال. فالولايات المتحدة موافقة بشكلٍ مبدئي عبر مذكرة تفاهم على تقديم 3.8 مليارات دولار سنويًا لـ "إسرائيل" حتى عام 2028، بما يشمل 500 مليون دولار سنويًا للدفاع الصاروخي[10].

[9] من بينها طلبات لشراء قاذفات صواريخ "إلبِت سيلام (Elbit SILAM)"، وصواريخ "رافائيل سبايك" المضادة للدبابات، وحاضنات التهديف "رافائيل لايتنينغ-5" الخاصة بالطائرات المقاتلة، إضافة إلى ذخائر من إنتاج شركة "آي إم آي سيستمز" (IMI Systems).

[10] ومنذ بداية حرب "إسرائيل" مع حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أقرّت الولايات المتحدة تشريعات تُقدّم ما لا يقل عن 16.3 مليار دولار كمساعدات عسكرية مباشرة لـ"إسرائيل". وقد جرى تفويض هذه المساعدات عبر ثلاثة تشريعات: قانون اعتمادات تكميلية في نيسان/أبريل 2024 قدّم 8.7 مليارات دولار، وقانوني اعتمادات في عامي 2024 و2025 قدّما 3.8 مليارات دولار سنويًا، تماشيًا مع مذكرة التفاهم، ومن إجمالي هذا المبلغ، خُصِّصت 6.7 مليارات دولار للدفاع الصاروخي. وفي عام 2024، بلغت المساعدات العسكرية الأميركية لـ"إسرائيل" أعلى مستوى لها منذ عقود خلال حرب "إسرائيل" المستمرة مع حماس في غزة.

وبحسب معهد كوينسي (Quincy Institute)، بين تشرين الأول 2023 وأيلول 2025، قدّمت الولايات المتحدة 21.7 مليار دولار كمساعدات عسكرية لـ"إسرائيل"، في حين أن مبالغ إضافية تراوح بين 9.65 و12.07 مليار دولار أنفقتها على عمليات في اليمن وإيران ومناطق أخرى من المنطقة ذات صلة بتداعيات الصراع. في السنة الأولى من حرب غزة، قفز ذلك الرقم إلى 17.9 مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. أما في السنة الثانية من حرب غزة، فعاد إلى المستوى المعتاد البالغ 3.8 مليارات دولار.

ثالثًا: الإستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع التحديات والتهديدات

أحدث 7 أكتوبر تغيّرا كاملًا في إستراتيجية "إسرائيل" في المنطقة. فبينما كانت قبل تراهن على مجرد احتواء التهديد والسيطرة عليه أو ردعه عبر بعض التكتيكات كالسماح لحماس بالتمتع باقتصاد عبر أموال قطر أو الاعتماد على العمليات السرية للتخلص من الخطر وتجنّب المواجهة وإلحاق الأضرار بنفسها، أصبح الاعتماد الآن على زيادة القوة والهيمنة والتدخل بشكل مباشر وعلني بهدف منع تشكل أي قوة يمكن أن تمثل خطر عليها، فباتت تعتمد على الضربات الاستباقية بشكل أساسي لتدمير أي قوة قيد التشكّل أو تشكّل تهديدًا ولو مع غياب نيّة استعمالها. إضافة إلى كل هذا تعمل "إسرائيل" على إنشاء مناطق عازلة في سوريا ولبنان تنفيذا لإستراتيجيتها الجديدة، وحتى الإبقاء على السيطرة على أجزاء من القطاع بهدف منع حماس من إعادة تنظيم صفوفها أو إعادة بناء قدراتها العسكرية.

ويكمن الهدف الأساسي في ما بيّنه البروفيسور جون ميرشايمر (John Mearsheimer) في لقائه مع "التحالف المجتمعي من أجل السلام والعدالة" (Community Alliance for Peace and Justice) بعنوان "من قطر إلى إيران: التداعيات الإقليمية لإبادة "إسرائيل" الجماعية في غزة" حيث قال بأن الهدف الحقيقي في غزة هو التطهير العرقي وترحيل الفلسطينيين، فالإسرائيليون يعتقدون أنهم يستطيعون معاقبة الفلسطينيين وبذلك يهربون إلى الأردن وأماكن غيرها، لكن الفلسطينيين لم يرحلوا. الهدف الحقيقي هو "إسرائيل الكبرى" و "إسرائيل" تريد جنوب لبنان حتى الليطاني وجنوب سوريا وبعض سيناء وتريد غزة من دون فلسطينيين وكذلك الضفة الغربية وهذا ما تحاول فعله منذ 7 أكتوبر، فإنها تريد جيران ضعفاء مفتتين، كتفتيت إيران إلى دويلات صغيرة، والدول التي لا تريد تفتيتها يجب أن تكون معتمدة على أميركا. هذا التحوّل أدّى الى رؤية

أن بقاء الجماعات المعادية مثل حماس وحزب اللّه يشـكّل خطرًا دائمًا، وأن الأمن لا يتحقق إلا عبر القضاء التام على الخصوم، لا احتوائهم[11].

تجد المقالات أن "إسـرائيل" اسـتطاعت تحقيق بعض الإنجازات الكبيرة مسـتفيدة من 7 أكتوبر، كإضـعاف حزب اللّه واغتيال كبار قادته وكسـر توازن الردع الذي كان قائمًا واسـتطاعت أن تدخله لأول مرة في تاريخه في حرب وجودية داخلية وفرض واقع يسمح بخرق كامل لـ"إسرائيل" والعمل بحرية. وفيما يتعلق بإيران، فقد تمكنت "إسرائيل" من ضرب عمقها وتجاوز الخطوط الحمر ودحض المزاعم الشـائعة القائلة بأن كبح إيران عسـكريًا يعني تلقائيًا الدخول في "حربٍ لا نهاية لها" وكارثةٍ في الخليج الفارسـي، واسـتطاعت إقحام أميركا معها في تدخل مباشـر. لكن أكبر مكسـب جنته "إسـرائيل" ضـد إيران لم يكن من فعلها مباشـرة، أي سـقوط نظام الأسـد في سـوريا، وهذا الأمر أعاد تشكيل المنطقة بأكملها بسبب إخراج إيران ونفوذها من الساحة السورية.

وتذهب بعض المقالات الى أن "إسرائيل" استفادت من أداء إدارة بايدن لتستطيع تنفيذ سياستها مطلقة اليد في غزة واسـتفادت من دعم ترامب للتمكن من ضـرب إيران مباشـرة. كما أن العمليات الدفاعية بعد 7 أكتوبر أصـبحت متعددة الأطراف: ففي نيسـان 2024، تمكّن تحالف منسَّـق بقيادة الولايات المتحدة، في سـابقةٍ غير معهودة ، من إحباط هجومٍ إيراني واسـع بالصـواريخ والطائرات المسيّرة؛ وفي تشرين الأول 2024، شاركت الولايات المتحدة فعليًا في الدفاع عن "إسرائيل" ضد هجومٍ إيراني بـالصـــواريخ الباليســـتية. تشـــير هـذه التطورات إلى تحوّل في العقيـدة الأمنيـة الإسـرائيلية التقليدية القائلة "بالدفاع عن النفس بنفسـها"، وإلى بداية حقبة جديدة من العمليات العسكرية المشتركة المباشرة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ومن مفاعيل اسـتخدام القوة المباشـرة هو التأكيد على بعض المطالب وكسـبها كما حصـل عند ضـرب الدوحة وقبلها تهديد "إسـرائيل" بضـم الضـفة، مما شـكّل ضـغطًا على دول الخليج والعرب للإسراع للتوصل إلى اتفاق، وبينما كانت النسخة الأولى من اتفاق وقف النار تحمل بنود الانسحاب الكامل للجيش الإسـرائيلي من غزة وعدم ضـم الضـفة فقد تبدلّت بعد لقاء نتنياهو مع كوشـنر

[11] وفي سياق مماثل، يقول المحلل والمتخصص في سياسات الشرق الأوسط Michael Doran في مقابلة في برنامج Israel Talks مع Gadi Taub، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي إن ما كان الإسرائيليون ينوون فعله هو تقسيم قطاع غزة إلى منطقتين، منطقة خالية من حماس وأخرى تحت سيطرة حماس، وبمجرد أن يفعلوا ذلك، يأملون أن يحدث نزوح للمدنيين إلى المنطقة غير الخاضعة للسيطرة.

وويتكوف لتحصـــر الانســـحاب الإســـرائيلي من بعض القطاع وتركز أقل على صـــيغة الدولة الفلسطينية.

لكن مع كل ما حققته "إسرائيل" وخروجها كقوة مهيمنة عسكريًا في الإقليم، لم تسلم من الكثير من الانتقادات والملاحظات الســـلبية لأدائها وخياراتها، فأهم ما ذُكر هو عدم تحقيقها لأي هدف، أولها القضـــاء على حماس، رغم كل الإنجازات التي حققتها وكل الانفلات في العمل العســـكري (اســتهداف المدنيين في غزة لتصــل نســبتهم إلى70 -80٪ من ضــحايا الإبادة) والدعم الأميركي المقدم لها، وحزب الله لا يزال متواجدًا في لبنان رغم تراجع قوته وتلقيه ضربات يومية.

أما مع إيران، فكما يشير ميرشـايمر في نفس اللقاء، حققت "إسـرائيل" أحد الأهداف الثلاثة وهو جر الولايات المتحدة إلى مواجهات مباشرة وهذا ما سعى إليه الرؤساء الإسرائيليون وخصوصًا نتنياهو خلال ال25 سنة السابقة، لكنها فشلت في تحقيق الهدف الثاني وهو إسقاط النظام الإيراني وقد تفاجأت "إســـرائيل" بالتفاف الإيرانيين حول حكومتهم. أما الهدف الثالث فكان تحويل إيران لبلد يمكن ضـــربه بحرية كلبنان وســـوريا ولكنه لم يتحقق، بل مع اســـتمرار الحرب ضـــعفت قدرات "إســـرائيل" الدفاعية وأصـــبح الإيرانيون يعرفون الثغرات أكثر مع اســـتمرار الحرب. **كان تصـــرف الإسـرائيليين غبيًا من ناحية إسـتراتيجية، فهم "يخرجون مسـدسـهم كل يوم ويطلقون النار على قدمهم"** ويعتقدون أنه إذا تمكنوا من تدمير السيطرة المركزية للدولة، فسيحصلون على مقاطعات مختلفة تضـــم نســـبًا عالية من الأقليات العرقية، وبعضـــها لديه نزعات طائفية أو انفصـــالية، ما سيخلق فرصًا لتوجّه تلك المناطق في ذلك الاتجاه، وربما يترافق ذلك مع ضخٍّ للأسلحة إلى تلك المناطق. ويخلص ميرشماير تالى القول: "إذن، أعتقد أن الحسابات الإسرائيلية تقوم على فكرة أن فشلهم كان بسبب أنهم لم يقصفوا بما يكفي، ولم يذهبوا بعيدًا بما فيه الكفاية".

في ما يخص أداء "إســـرائيل" في غزة، فقد شـــكل دخول الجيش إلى غزة من دون خطة محكمة جاهزة ومن دون دروس أو عبر ثغرة واضحة، فكان ينبغي لها أن تربح بما لديها من القوة والدعم اللازمين لذلك إلا أن تركيزها على التكتيكات فقط أدّى إلى النتيجة الحالية. أما من قبل فكانت "إسـرائيل" تحقق الانتصـارات لأن كان لديها وقت محدد لتقدم الإنجازات للغرب. كان هناك تلاش في فن الحرب والمهنية من قبل الجيش الإســـرائيلي قبل حدوث 7 أكتوبر، ولهذا الســـبب انطلق الجيش بلا خطة واستمرت الحرب لسنتين.

ونتيجة لذلك، **أصبحت "إسرائيل" معتمدة على أميركا أكثر من اللازم** بحيث لم يكن من الممكن خوض الصراع ضد حماس في غزة، وكذلك الحروب الجانبية مع حزب اللّه في لبنان وإيران والحوثيين في اليمن، لولا المساعدة المالية البالغة 22 مليار دولار والكميات الهائلة من الأسلحة والذخيرة التي شحنت إلى "إسرائيل" من أميركا منذ 7 أكتوبر إضافة إلى المساعدة المباشرة في الصراع مع إيران. واقعًا، إن ادعاءات "إسرائيل" الأخيرة بأنها قوة إقليمية عظمى، يُضعفها اعتمادها على الأسلحة الأميركية، وفي كثير من الحالات، حصولها على موافقة الولايات المتحدة للقيام بأعمال عسكرية.

من أهم الانتقادات أيضًا، تبدّل خطاب "إسرائيل" إلى الاقتراب من التطرف الديني وعدم استغلال الفرص (خصوصًا من قبل نتنياهو) لتحقيق الأهداف. فقد أضاعت "إسرائيل" فرصتين للانتقال من العمليات القتالية المخففة إلى المسار السياسي: الأولى في مطلع هذا العام، عقب اتفاقات وقف إطلاق النار التي رعتها الولايات المتحدة في لبنان وغزة وانهيار نظام الأسد؛ والثانية في صيف العام نفسه، بعد الحرب التي استمرت اثني عشر يومًا مع إيران. في كلتا الحالتين، امتنع القادة الإسرائيليون عن الاستثمار الكافي في المفاوضات والدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي كان من الممكن أن تنهي القتال في غزة، وتؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن، وتضع تصورًا لإدارة القطاع بعد حماس. وقد أدّى إهدار هذه الفرص إلى تآكل الدعم الإقليمي لـ"إسرائيل" وإضعاف الجهود الأميركية الرامية إلى تسهيل الترتيبات الأمنية واتفاقات التطبيع مع الحكومات العربية والإسلامية، بما في ذلك مشاريع الاندماج العسكري المتسارع.

إن نتنياهو، بسبب تمسكه بعدم السماح بوجود دولة فلسطينية، لم يتمكن بعد من تحويل الإنجازات إلى مكاسب سياسية وقد لا يحوّلها خصوصًا مع دول الخليج إذا ظل متمسكًا بموقفه الحالي تجاه فلسطين، فـ "إسرائيل"، رغم تفوقها العسكري، لم تعد قادرة على إدارة الصراع وحدها. وتحقيق السلام أو حتى وقف إطلاق النار يتطلب مشاركة دول عربية وإسلامية في قوات استقرار، وتمويلًا دوليًا هائلًا لإعادة إعمار غزة، مما يعني أن "إسرائيل" باتت بحاجة إلى غطاء دولي بعد أن فقدت جزءًا كبيرًا من رصيدها الأخلاقي والسياسي بسبب عدد الضحايا الهائل في غزة[12].

[12] فعندما دخل وقف إطلاق النار الذي تفاوضت عليه الولايات المتحدة في غزة حيز التنفيذ في بداية العام، كان بإمكان "إسرائيل" اغتنام الفرصة لاستعادة الرهائن وتحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين الوضع الأمني الإقليمي. بدلاً من ذلك، خرقت

لقد أصبحت تبعات عقيدة "إسرائيل" الأمنية أكثر وضوحًا، ففي النهاية، كان الهجوم الفاشل في الدوحة السبب الذي أدى إلى نتائج عكسية، ودفع إلى ممارسة ضغوط مكثفة على نتنياهو لتلبية مطلب ترامب بإنهاء الحرب. جعلت العزلة الدبلوماسية "إسرائيل" تبدو أكثر فأكثر طرفًا غير عقلاني يهزم نفسه بنفسه، بدلًا من كونها القوة المهيمنة في المنطقة التي كانت تطمح إليها. ومع ذلك، لم يثبت أن تشويه سمعة حكومة نتنياهو على نطاق واسع بسبب التكتيكات الإسرائيلية في غزة قد أدّى إلى "تغيير قواعد اللعبة" إذ لم تتراجع "إسرائيل" عن إصرارها على أن حماس لم تعد تحكم غزة أو تنشر قوة ميليشيا فيها، وعن معارضتها لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. بيد أنه عند كل حالة، بدلًا من البناء على مكاسبها والتحرك نحو السلام باعتباره حلًا عمليًا، ضاعفت "إسرائيل" من سعيها في مسار الحرب حتى عندما كان ذلك يتعارض مع مصالحها الخاصة.

تعقيبًا على هذا الانتقاد، كتب بول سالم، نائب رئيس معهد الشرق الأوسط:

> *"انطلاقًا من موقعها الجديد من القوة، سيكون لـ "إسرائيل" دور كبير في كيفية تشكّل هذا النظام الجديد. يمكنها تثبيت مكاسبها الميدانية واستغلالها كنقطة انطلاق نحو إطارٍ للأمن الإقليمي يدمجها بصورة دائمة في الشرق الأوسط. لكن هذا ليس المسار الذي يبدو أنّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يسلكه حتى الآن".*
> *ثم يضيف: "كانت "إسرائيل" تريد أن تخرج من هذه الحرب قوة إقليمية مهيمنة، لكنها، وبفضل إفراط نتنياهو وتجاوُزه للحدود، تحوّلت إلى ما يشبه إقليمًا خارجيًا تابعًا للولايات المتحدة، خاضعًا للوصاية الأميركية، لا يُحفَظ استقراره إلا من خلال تدخل الرئيس الأميركي وتوجيهه".*

وفي مقابلة مؤسسة هوفر في جامعة ستانفورد (The Hoover Institution At Stanford University) مع Palti Zohar (ترأّس مديرية الاستخبارات في الموساد سابقًا)، يذكر بأنه لا يجب خوض الحروب الطويلة وأن الصورة التي يقدمها بعض المسؤولين الإسرائيليين بأن "إسرائيل" ستستبق (تضرب استباقيًا) كل تهديد فهذا مستحيل لدولة تعتمد على جنود الاحتياط الذين لا

وقف إطلاق النار وواصلت التسبب في مجاعة واسعة النطاق بين الفلسطينيين في غزة. كما أن الروايات التي تنقل بأن ترامب أجبر نتنياهو على توقيع الاتفاق قد تكون أيضًا لصالح "إسرائيل" لأن أي "يوم آخر" بعد اتفاق يحمل اسمه قد يجلب له مواجهة عند القادة العرب، أما اتفاق يحمل اسم ترامب فلا يجلب مثل هذه المواجهة.

يمكنهم المقاتلة كل الأيام طوال السنة. ستؤدّي الحروب المطوّلة إلى شلّ الأسواق المدنية الإسرائيلية، والشركات العاملة في الأمن السيبراني، وصناعات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، والشركات الناشئة، وما إلى ذلك.

إضافة إلى كل ما سبق، تتحدث مقالة New York Times بعنوان "**الدروس الستّ التي أفرطت "إسرائيل" في تعلّمها بعد 7 أكتوبر**" عن تحطيم 7 أكتوبر الافتراض القائل بإمكانية إدارة من تسميهم بـ"الإرهابيين"، ما عزّز رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التفاوض مع حماس ودفعه إلى شن حملات شاملة ضد حزب اللّه وإيران وأهداف عسكرية في سوريا. ومع أن عملية 7 أكتوبر تطلبت ردًا قويًا فقد خاطرت "إسرائيل" بالإفراط في تعلّم الدروس الخاطئة عبر:

- افتراض أن الأعداء غير عقلانيين ولا يمكن إصلاحهم كالرئيس الحالي في سوريا من بعد سقوط نظام الأسد.
- مساواة الردع بالدمار عبر محاولة التدمير الشامل لقدرات الأعداء.
- تجاهل الوسطاء العرب والتقليل من دورهم الدبلوماسي في المساهمة في اتفاقية وقف إطلاق النار والضغط على حماس .
- ومن خلال هدم الفروق بين حماس والسلطة الفلسطينية وعدم إعطاء السلطة الفلسطينية أي فرصة للتعاون بينما هي أكثر جهة منفتحة على ذلك.
- معاملة الشعب الفلسطيني على أنه مذنب جماعيًا في الإبادة في غزة.
- الاعتماد بشكل غير محدود على الصمود الاجتماعي الداخلي.

وهكذا بحسب الكتابات المرصودة، تظهر "إسرائيل" كدولة ازدادت جرأة وثقة بقدرتها حيث خرجت من الحرب بترسانة سياسية وعسكرية تجعلها أكثر استعدادًا لاستخدام القوة خارج حدودها، وأكثر انسجامًا مع خطاب مكافحة الإرهاب الذي تتبناه القوى الغربية لكنها تحولت إلى قوة منفلتة من الضوابط الدبلوماسية التقليدية، تتصرف كما لو كانت فوق المساءلة، ببساطة مفرطة، واستبدال الاستراتيجية بالعقاب، والسياسة بالتكتيكات، والبصيرة بالانتقام. فيجب على "إسرائيل" مراعاة أن الأمن الحقيقي يتطلب التمييز بين الأعداء والسكان، والشركاء والمخربين، والانتقام الفوري والحلول الدائمة وإلا فسيُذكر يوم 7 أكتوبر ليس فقط باعتباره يوم خسارة، بل نقطة انطلاق تراجع "إسرائيل" الاستراتيجي.

رابعًا: التغيرات والتحولات الداخلية في "إسرائيل"

شهد الداخل في "إسرائيل" تحولات وتغيرات عديدة عقب عملية 7 أكتوبر التي وُصفت بأنها أبشع مجزرة بحق اليهود منذ المحرقة. كان أولها حدوث صدمة عند الإسرائيليين كون هذا العدد الكبير من الرهائن، وحقيقة أنّ كثيرين منهم كانوا مدنيين أُخذوا من منازلهم أحدثا ثقبًا في إحساس الإسرائيليين بالأمن لم تتمكّن كلّ أعمال العنف التي أُوقعت ردًا على ذلك في غزة وباقي المنطقة من سده، فبحسب معهد دراسات الأمن القومي يخشى أكثر من نصف (51٪) الإسرائيليين من إمكانية تكرار هجمات مشابهة لما وقع في 7 أكتوبر على حدود غزة.

بحسب مقالة Shira Rubin في صحيفة Washington Post بعنوان **"اضطراب ما بعد الصدمة وحالات الانتحار تتصاعد في صفوف الجنود الإسرائيليين وسط الدمار الذي خلّفته حرب غزة"** هناك 11،000 مصاب بـ PTSD منذ 7 أكتوبر في قسم الصحة النفسية في الجيش الإسرائيلي، والحالات ارتفعت لدرجة فتح قسم آخر من قبل المدنيين، ويرجّح أن عشرات الآلاف يعانون من الصدمة أيضًا لكنهم غير مشخّصين، وقد وصلت حالات الانتحار إلى 37 إسرائيليًا. ويقول رئيس عيادة الصحة النفسية/الصدمة في جامعة تل أبيب إن الحرب أنتجت آثارًا نفسية ستسمر في العقدين أو الثلاثة القادمة. وكما ورد في مقالة The New York Times بعنوان" حرب "إسرائيل" مع نفسها، يجد الإسرائيليون أنفسهم بعد عامين من 7 أكتوبر منهكين عقليًا وجسديًا، وليس فقط 295 ألف جندي احتياطي تم استدعاؤهم مرارًا وتكرارًا. فقد هاجر حوالي 83 ألف إسرائيلي في العام 2024، بزيادة 50 في المئة على العام السابق. وانتحر سبعة من أفراد الجيش الإسرائيلي في شهري تموز وآب وحدهما.

التعايش مع الفلسطينيين

بالنسبة للإسرائيليين، أكد 7 أكتوبر أن التعايش مع الفلسطينيين وتقبّلهم بات أصعب بكثير مما كان عليه تزامنًا مع رفض صاعد كبير لحل الدولتين والاعتراف بكيان أو دولة فلسطينية، وأي نقاشٍ سياسيٍّ مستقبلي حول العلاقات الإسرائيلية–الفلسطينية سيدور حول هذا الواقع. وليس الأمر فقط أن كثيرين من الإسرائيليين لا يجدون مشكلة في فكرة طرد الفلسطينيين من غزة، أو أنهم يرفضون مبدأ تقرير المصير الفلسطيني وحلّ الدولتين، بل في جوهر المسألة أن الكثير منهم، سواء بدافع القناعة أو الخوف أو الولاء للسلطة، يعتقد أن طريق الأمن يكمن في الهيمنة وسحق كلّ من يقف في طريقهم.

يقول جوش هانتمن، الشريك في وكالة Number 10 Strategies لاستطلاعات الرأي والاتصالات الاستراتيجية، إنه في الشهر الذي سبق هجمات حماس كانت نسبة تأييد الإسرائيليين اليهود لحل الدولتين تبلغ 37٪ ومنذ ذلك الحين انخفضت إلى ما بين 25 و30٪. وبوجه عام، يميل الإسرائيليون الشباب إلى تبنّي آراء أكثر تطرّفًا من الأكبر سنًا. ويُرجع بعض كبار السن ذلك إلى التلقين من قبل الجيش، لكنه يعود أيضًا إلى أن عددًا كبيرًا ممن قُتلوا في مجزرة 7 أكتوبر كانوا شبابًا مثلهم يحتفلون في مهرجان نوفا الموسيقي. وكشف استطلاع أجراه مركز "بيو" (Pew) في حزيران 2025 أن 21 ٪ فقط من الإسرائيليين يوافقون على عبارة: *"التعايش السلمي مع دولة فلسطينية ممكن"* وهي أدنى نسبة تُسجَّل منذ أن بدأ المركز بطرح هذا السؤال عام 2013[13].

الثقة بالجيش الإسرائيلي

يُظهر استطلاع معهد دراسات الأمن القومي (كما تناقلته بعض الصحف) أنّ 18٪ من الإسرائيليين يقولون إن ثقتهم بالجيش ازدادت منذ المجازر قبل عامين، حين أخفق في مهمته بحماية المدنيين بل وحتى جنوده، ولا سيما المراقِبات غير المسلّحات على الحدود اللواتي كنّ أول من رصد التوغّل الواسع لكن جرى تجاهل تحذيراتهنّ. وتقول نسبة تقارب النصف من المستطلَعين، 48٪، إن ثقتهم بجيش الدفاع الإسرائيلي بقيت على حالها منذ ما قبل الهجمات. لكن حقيقة أنّ 31٪ يقولون إن ثقتهم تآكلت قد تكون دليلًا على انقسامات بين شرائح أوسع من المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات التي ساندت الدولة منذ تأسيسها عام 1948. ووفق «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، الذي أجرى في أيلول 2025 مسحًا شمل 802 من الناطقين بالعبرية و150 من الناطقين بالعربية، فإنّ 40٪ منهم غير راضين عن طريقة إدارة الجيش للصراع.

كذلك يذكر Zohar Palti في مقابلته مع مؤسسة هوفر أن عدم إجراء تحقيق يخدم بعض من هم في السلطة اليوم. وفي ما يتعلّق بمسألة مدى أهمية "المفهوم" ضمن الإطار العام لفشل الاستخبارات الذي أدّى إلى أحداث 7 أكتوبر، فإنّ الحاجة إلى لجنة تحقيق وطنية تُسلّط الضوء

[13] أغلبية الإسرائيليين لا يكترثون لحياة الفلسطينيين أو أقله ليس بنفس المقدار لحياة الإسرائيليين، ولا يعتقدون بأن هناك أبرياء في غزة، وأن الإعلام حول الأبرياء غالبه كاذب ومُصطنع. إن جمعية "بتسلم" (B'tselem) لحقوق الإنسان وحدها تعترف بأن "إسرائيل" ترتكب إبادة جماعية تحت عنوان "إبادتنا" .

على هذه المسألة هي حاجة بديهية. غير أنّ السؤال حول مكان الجيش في ذلك اليوم يظلّ لغزًا كبيرًا. فبطء ردّ فعل جيش الدفاع الإسرائيلي لا يمكن إرجاعه بالكامل إلى "المفهوم"، إذ إنّ المشكلة أعمق من ذلك وتمتدّ إلى ثقافةٍ تتّسم بتراجعٍ تدريجي في مستويات الاحتراف داخل الجيش. ومع ذلك، ورغم القدرة على الإشارة إلى هذه المشكلة، فإنّ الوصول إلى إجابة مُرضية يظلّ أكثر صعوبة، وسيتعيّن انتظار تحقيقٍ رسمي للحصول عليها.

التكتل والتضامن

رغم الانقسام السياسي الحاد الذي يطبع الحياة العامة في "إسرائيل"، أفرزت الصدمة الكبرى لحظة تضامن غير مسبوقة داخل المجتمع أعادت إحياء روح التكاتف من بعد أن كانت الأزمة القضائية والمشاكل الداخلية تفرّقه[14]. هذا التضامن الاجتماعي العميق كان عاملًا حاسمًا في صمود "إسرائيل" والمجتمع خلال العامين الماضيين، وساهم في تمكين "إسرائيل" من تحقيق نجاحات عسكرية ضد أعدائها التي اعتُبرت سابقًا مستحيلة، فقد لعبت عائلات الرهائن دورًا مؤثرًا على نحوٍ خاص إذ نجحت في حشد التعاطف الشعبي والاهتمام الدولي.

صعود الانتماء لليمين

منذ بداية القرن، أخذت "إسرائيل" تنزلق نحو هوية قومية-دينية يمينية وشهدت صعود اليمين الإسرائيلي المتطرّف. والإسرائيليون لا يرون الحرب كما يراها العالم، فالصدمة التي سببتها 7 أكتوبر عالقة في أذهانهم لدرجة أنها جعلتهم غير مكترثين، والغالبية ممن طالبوا بوقف الحرب لم يفعلوها رأفة بغزة أو الفلسطينيين بل لأجل استرجاع الأسرى.

شهدت أرقام الإسرائيليين الذين يصنفون أنفسهم بانتمائهم لليمين أو قربهم منه ارتفاعًا ملحوظًا من بعد 7 أكتوبر وإثر عدد الضحايا المرتفع والارتكابات. فوفقًا لمسح رأي عام طويل الأمد أجراه مركز الأبحاث AGAM Labs، يعتبر 65٪ من الإسرائيليين أنفسهم من اليمين (ارتفاعًا

[14] الأهالي جمعوا أموالًا ومعدات لدعم الجيش، رجال الأعمال تركوا مكاتبهم للعمل في الحقول لتعويض نقص الأيدي العاملة، والجنود القدامى نظموا مبادرات للمساعدة النفسية والتعليمية للنازحين والمصابين، قاد أهالي الجنود جهودًا جمعت ملايين الدولارات لشراء معدات عسكرية أساسية، فيما قام المتقاعدون بقطف الفواكه والخضروات من الحقول التي تُركت دون عناية، ونظّم قدامى المحاربين مبادراتٍ لتقديم الإرشاد النفسي والتعليم للنازحين والمفجوعين، بينما شارك اليهود والعرب والدروز في جهود الإغاثة والدفاع

من 56٪ قبل ثلاث سنوات) ولا يعرّف أنفسهم على أنهم من اليسار سوى 13٪. ومع ذلك، أيّد 79٪ إنهاء الحرب في غزة. وعندما سُئلوا عمّا إذا كانوا يفضّلون اتفاقات تطبيع مع السعودية ودول عربية أخرى أم ضمّ الضفة الغربية المحتلّة، اختار 32٪ فقط الضمّ. وعلى الرغم من أنّ **عددًا أكبر من الإسرائيليين مقارنةً بما كان قبل ثلاث سنوات باتوا يعتبرون الدين عنصرًا مركزيًا في هويتهم، فإنّ قليلًا يزيد على الربع فقط يرغبون في أن تُحكَم البلاد بالشريعة الدينية.**

قضية الحريديم

عمّقت الحرب الانقسامات حول هذه القضية، فلطالما أُعفيت الجماعات الأرثوذكسية المتطرفة الإسرائيلية (الحريديم) من التجنيد بموجب اتفاق أبرمه رئيس الوزراء الأول ديفيد بن غوريون عند تأسيس "إسرائيل". في ذلك الوقت كان عدد الشباب المعفيين، بذريعة تمكينهم من مواصلة دراسة التوراة بدوام كامل، 400 طالب في العام 1948. أما اليوم، وبسبب النمو الديموغرافي الهائل لهم، يُعفى 63 ألف شاب من الخدمة العسكرية، ويبلغ متوسط عدد أطفالهم سبعة، وغالبًا ما لا يعملون في وظائف منتظمة باستثناء الدراسات الدينية.

أثبت عبء حرب غزة على الجيش الإسرائيلي، الذي يتألف في معظمه من جنود احتياطيين، الحاجة إلى قوة أكبر، لذا فبالنسبة لمعظم الإسرائيليين الذين شاهدوا أفراد أسرهم يُستدعون للخدمة الاحتياطية مرارًا وتكرارًا، تعتبر هذه الإعفاءات غير عادلة ويجب إنهاؤها، كما تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي ربع شباب الحريديم يعملون في الواقع خلسةً، ولا يدرسون. لقد انفجر الاستياء من عدم خدمتهم في العامين الماضيين، وألغت المحكمة العليا تسويات تشريعية عدّة كانت تُبقي على معظم هذه الإعفاءات في الوقت نفسه حيث تتطور الانقسامات في معسكر الحريديم، مع تزايد الدعم لبعض أشكال الخدمة[15].

[15] كل هذا يشكل جزءًا من القضية الأوسع المتعلقة بدور الحريديم في الحياة الإسرائيلية مع نموّهم الذي يشكل الآن حوالي 14 في المئة من السكان ومن المرجّح أن يصل إلى 20٪ بحلول العام 2065. إذا حدث ذلك، فسوف يغيّر السياسة والمجتمع جذريًا، إذ يطالبون بتأثير أكبر للدين في التعليم والسياسة، وغالبًا ما يؤيدون سياسات الاستيطان العدوانية في المناطق الفلسطينية.

الضفة الغربية

وحول موضوع الضفة الغربية، زادت هجمات المستوطنين من بعد 7 أكتوبر واتخذت شكلًا روتينيًا مع إحراق ممتلكات وقتل سكان أحيانًا. فزادت اقتحامات المسجد الأقصى، وفي عام 2024 نادى بن غفير ببناء كنيس يهودي علنًا. كما تم منع السفير الأردني من الدخول وأصبحت سلطة "الوقف الإسلامي" الممثلة للأردن بروتوكولية فقط. بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير Middle East Eye إلى أن الحكومة الإسرائيلية تستغل بشكل خاص الأعياد اليهودية لزيادة الوجود اليهودي في المنطقة، وفي الوقت نفسه تنتهك حقوق المسلمين في الموقع والإعلام يسلّط الضوء فقط على غزة متعمّدا تجاهل ما يحصل في القدس، استغلالا للفرصة.

خامسًا: أداء نتنياهو وحكومته

كانت قرارات حكومة نتنياهو في ما يتعلق بإصلاح قضائي يهدف إلى تقييد صلاحيات المحكمة العليا بشكل كبير ومنح الحكومة مزيدًا من الصلاحيات لتعيين القضاة وإلغاء أحكام المحاكم، وعدم تجنيد الحريديم، قد تسببت بأزمة داخلية في "إسرائيل" قسمت المجتمع بشكل غير مسبوق. لذا كان من الطبيعي أن يزداد الانتقاد والاستياء من الحكومة عند اندلاع 7 أكتوبر وما تبعها خلال السنتين إذ حمّل الإسرائيليون في المقام الأول نتنياهو المسؤولية لمنعه حصول الكارثة ولغياب استراتيجية واضحة لهزيمة حماس، ولتعبئة عشرات الآلاف من جنود الاحتياط، وكذلك لفشل الحكومة في التوصّل إلى اتفاق للإفراج عن الرهائن المتبقّين على قيد الحياة.

مع مرور الوقت تحوّل الانتقاد لحراك شعبي واسع عبّر عن نفسه بتظاهرات عديدة عارضت زيادة وطول أمد الحرب والمراهنة بحياة الأسرى المحتجزين في غزة مقابل بقاء نتنياهو في السلطة وتحقيقه مكاسب سياسية خاصة واستعارة وقت للتهرب من تهم الفساد، والاعتماد الزائد على أميركا، إضافة إلى تهديد قيم "إسرائيل" الديمقراطية والليبرالية كما رآها معارضوه وخصومه السياسيون. وبالتالي، ينسب البعض فضل اتفاق وقف إطلاق النار مع غزة إلى ترامب بدل نتنياهو ظنًا بأن الأخير رضخ للضغوطات الداخلية والخارجية بعد وقت طويل من عدم تحقيق الأهداف.

ففي استطلاع أجرته القناة الإسرائيلية 12 في ربيع العام 2025، قال 63 في المئة إنهم قلقون بشأن الديمقراطية في بلدهم. وفي استطلاع آخر أجرته القناة، قال 70 في المئة إنهم لا يثقون

في الحكومة. وذكرت صحيفة The Times البريطانية نقلًا عن معهد الديموقراطية الإسرائيلي، الذي أجرى في أيلول 2025 استطلاعًا شمل 802 من متحدثي العبرية و150 من متحدثي العربية، وكشف أن الغالبية الساحقة (72٪) غير راضية عن طريقة تعاطي الحكومة مع الحرب، ويُلمّح استطلاع معهد دراسات الأمن القومي أيضًا إلى أنّ أقل من النصف (44.5٪) من الإسرائيليين كانوا يعتقدون أن أهداف الحرب، في القضاء على حماس وتحرير الرهائن، يمكن تحقيقها بالكامل أو إلى حدّ كبير، مقارنةً بـ50٪ رأوا خلاف ذلك.

وفي مقال له في صحيفة The New York Times بعنوان: **خيار حاسم لـ "إسرائيل"**، يقول زعيم المعارضة في "إسرائيل" يائير لابيد بأن "إسرائيل" دولة عظيمة ذات أسس متينة لكنها تعاني من حكومة فاشلة، وإذا بقيت الحكومة الحالية في السلطة قد يجد الإسرائيليون أنفسهم محكومين بالعزلة الدولية والفقر والانقسامات الاجتماعية المتزايدة. وعبّر عن ممارسات المستوطنين في الضفة الغربية بأنها آفة عنف تشكّل وصمة عار أخلاقية على "إسرائيل".

وفي مقالة أخرى في صحيفة The New York Times بعنوان: **طريقتان غيّر بهما السابع من أكتوبر "إسرائيل" وبطريقة واحدة لم يغيرها**، يتضح أن 7 أكتوبر أحدث تغييرين مهمّين وعدم تغيير واحدًا ذا أهمية في العامين الماضيين. التغيير الأول هو استيلاء اليمين المتطرف على "إسرائيل"، والثاني هو اعتماد "إسرائيل" المحفوف بالمخاطر على الولايات المتحدة في ظل عزلتها الدولية المتزايدة. أما عدم التغيير، وربما يكون التطور الأهم على الإطلاق منذ 7 أكتوبر، فهو فشل السياسيين المتطرفين في استغلال الصدمة لصالحهم. فالأمر لم يكن مجرد صدمة فورية بسبب مقتل حوالي 1200 شخص واختطاف 250 رهينة، بل كان يتعلّق أيضًا بمدى زعزعة الافتراضات التي كان الإسرائيليون قد تبنّوها في السنوات السابقة، وهي أن البلاد أصبحت أكثر أمانًا وأمنًا من أي وقت مضى في تاريخها، وأن العالم العربي بدأ يقبل ببطء حتمية وجود دولة بالدرجة الأولى يهودية، وأنه مستعد لتجاهل المخاوف بشأن مستقبل الفلسطينيين، وأن براعة "إسرائيل" في مجال التكنولوجيا المتقدمة لا تولّد الرخاء فحسب، بل تضمن الأمن أيضًا.

كان من المفترض أن تصب أحداث 7 أكتوبر في مصلحة اليمين المتطرف، فقد بدا أن هجوم حماس يؤكد وجهة نظر اليمين المتطرف بأن العرب أعداء عنيفون ألدّاء يجب هزيمتهم، وأن التعايش معهم وهم خطير. وبدا أن فشل الجيش في أداء واجبه بحماية البلاد في ذلك اليوم يعزز ادعاء اليمين المتطرف بأن النخبة "اليسارية" في "إسرائيل"، بما فيها المؤسسة الدفاعية، هي نخبة

انهزامية، إن لم تكن خائنة. وقد تبنى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعضًا من خطاب اليمين المتطرف فيما مشكلة اليمين تكمن في ارتباطه بالأرثوذكسية والضفة الغربية، والتعصب تجاه القيم الاجتماعية الليبرالية التي يتشاركها حتى الكثير من الإسرائيليين اليمينيين الذين تميل آراؤهم اليمينية إلى التركيز على الأمن القومي بدلًا من الحروب الثقافية ونقاشات الهجرة التي تشغل بال الدول الغربية.

وكانت الساحة الأكثر جلاءً التي نجح فيها اليمين المتطرف هي الحرب نفسها، فما بدأ بوصفه عملية لهزيمة حماس وإنقاذ الرهائن تطور تدريجيًا إلى حرب لإعادة احتلال قطاع غزة وطرد سكانه الفلسطينيين وإعادة بناء المستوطنات التي تم إخلاؤها في العام 2005. وبينما أصر نتنياهو ورئيس أركان الجيش إيال زمير على أن الاحتلال ليس هدفًا، أكد اليمين المتطرف من أمثال بن غفير وسموتريتش عكس ذلك كليًا.

وفيما أوردت بعض الكتابات أن شعبية نتنياهو وفرصه ستشهد انخفاضًا مع إقبال انتخابات 2026، برزت العديد من الآراء الأخرى والإحصاءات التي تبيّن أن صورته بدأت تتحسن من بعد إعلان الاتفاق، فإنّ ما يبدو واضحًا هو أنّ عودة الرهائن وفترة الهدوء في القتال منحتا نتنياهو دفعةً سياسيةً ملحوظة. والآن تُعيد الاستطلاعات وضع الليكود كالحزب المتقدّم، فيما تبقى المعارضة متشرذمة وغير قادرة على الالتفاف حول مرشّحٍ واحدٍ جامع، وهكذا تكون "إسرائيل" عادت إلى وضع ما قبل الحرب في النزاع السياسي الداخلي. بحسب مقالة من مركز RANE Stratfor بعنوان: **وقف إطلاق النار في غزة يبقى معلّقًا بينما يفكّر نتنياهو في استمراره السياسي،** شهد حزب ليكود اليميني الذي يتزعمه نتنياهو ارتفاعًا في مستوى الدعم بعد إعلان 8 تشرين الأول/ أكتوبر عن المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار بين حماس و"إسرائيل"، وبعد الإفراج في 13 من الشهر نفسه عن جميع الرهائن العشرين المتبقّين على قيد الحياة[16]. أمّا مؤخرًا، ووفقًا لاستطلاع نُشر في 16 تشرين الأول من قبل صحيفة «زمان يسرائيل»، فسيحصل ليكود على 34 مقعدًا، ويحصل شركاؤه الائتلافيون المحتملون على 25 مقعدًا إضافية، ليصل المجموع إلى 59

[16] قبل اتفاق وقف إطلاق النار، أظهرت معظم استطلاعات الرأي التي أُجريت في النصف الثاني من أيلول أن ليكود سيفوز بنحو 25 مقعدًا في الكنيست المؤلف من 120 مقعدًا لو أُجريت الانتخابات البرلمانية المقرَّرة بحلول أكتوبر 2026.

مقعدًا، أي أقل بمقعدين فقط من عتبة الـــ61 مقعدًا اللازمة للحكم. وسيحصل التكتل الصهيوني المناهض لنتنياهو الذي يقوده بينيت على 53 مقعدًا، والأحزاب العربية على ثمانية مقاعد[17].

وذكرت وكالة الأخبار اليهودية (مقرها في أميركا، كاليفورنيا) أنه لو أُجريت الانتخابات اليوم لفاز الائتلاف الحاكم بقيادة نتنياهو بأغلبية قدرها 66 مقعدًا، أي أكثر بمقعدين مما حصـــل عليه في انتخابات 2022؛ في حين ستحصل أحزاب المعارضة على 43 مقعدًا، وستحصل الأحزاب العربية المناهضة للصهيونية على 11 مقعدًا. وفيما يتعلّق بمدى الملاءمة لتولّي منصب رئيس الوزراء، أظهر الاستطلاع أن 58٪ من الإسرائيليين يفضّلون نتنياهو[18].

سادسًا: تطلعات مستقبلية

6.1 مستقبل نتنياهو:

مع اقتراب الانتخابات لسنة 2026 ، يجد نتنياهو نفسه أمام العديد من التحديات كمحاكمة الفساد المستمرة منذ زمن طويل والتي أُجّلت مرارًا بسبب الاعتبارات الأمنية خلال الحرب، والإشكاليات حول تجنيد الحريديم والأزمة القضائية، ومسؤوليته في ما يتعلق بالدعم المالي لحماس ومنع حدوث 7 أكتوبر واستمرار الحرب لوقت طويل فهذه الأمور يصورها معارضو نتنياهو خصوصًا كفشل له، إضافةً إلى مذكرة التوقيف القائمة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بتهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما أن تحالفه مع اليمين المتطرف بقيادة بن غفير وسموتريتش قد يصبح هشًا ويعرّض الائتلاف للسقوط بعد أن أعلنا معارضتهما لاتفاق وقف إطلاق النار ما قد يعيد التهديد بالانسحاب من الحكومة كلما تقدم تنفيذ مراحل وقف إطلاق النار في غزة الذي يعارض توجهاتهما الاستيطانية.

لكن **فرص نتنياهو بالفوز ليست ضعيفة، خصوصا أنه سياسي صاحب تاريخ خبرة وإنجاز ودهاء** مثله، حيث قد يستطيع خلال الانتخابات التسويق لنفسه كالرئيس الذي حافظ على العلاقة مع

---

[17] ويأتي هذا الاستطلاع متّسقًا مع غيره ممّا يشير إلى أن نتنياهو وحزب ليكود في أقوى موقع انتخابي لهم منذ بداية الصراع بين حماس و "إسرائيل" في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. منذ إعلان وقف إطلاق النار، أشارت بعض استطلاعات الرأي إلى أن ائتلاف نتنياهو سيحصل على أغلبية، لكن معظمها يتوقّع أن يفوز الائتلاف بأقل من 60 مقعدًا في الكنيست.

[18] وتتوزع باقي النسب على الشكل الآتي: 22٪ يفضّلون أقرب منافسيه، نفتالي بينيت؛ و11٪ يفضّلون الوزير السابق من دون حقيبة (ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق) غادي آيزنكوت؛ و4٪ يفضّلون زعيم المعارضة ورئيس الوزراء السابق يائير لابيد؛ و4٪ يفضّلون زعيم حزب ""إسرائيل" بيتنا" أفيغدور ليبرمان؛ و1٪ يفضّلون رئيس حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس.

أميركا ومنع الالتفاف خلال عهد بايدن، وفي المقابل صـــمد أمام كل الضـــغط والهجوم العالمي وتمكن من إخضاع وضرب المحور "الإيراني" المعادي، خصوصًا مقارنة بأبرز خصومه: يائير لابيد، وغادي آيزنكوت ، ونفتالي بينيت. وحتى إن انســحب حلفاؤه اليمينيون، فإن خصــميه الوســطيين بيني غانتس ويائير لابيد قد عرضا تقديم دعمهما وقد يتحالفان معه في الانتخابات القادمة، وهذا خصوصا إذا نجح نتنياهو بتقديم إنجازاته كمن وجّه ضربة قاسية لحماس وإيران.

إضـافة إلى ذلك، يبقى بيد نتنياهو تكتيك واحد فعال، وهو اسـتغلال بقاء حماس والتخويف بهم، فكما يقول دانيال شـــابيرو، وهو مبعوث أميركي ســـابق إلى "إســـرائيل" في عهد إدارة أوباما، لا يُرجَّح أن يتمكن أي سياسي إسرائيلي آخر من هزيمة نتنياهو إذا كان الأمن المستقبلي هو القضية الرئيســـية في الانتخابات المقبلة، فســـتكون إحدى حججه أمام الناخبين الإســـرائيليين هي: "بمن تثقون لمنع قيام دولة فلسطينية؟" هذا مع صعود اليمين بين الإسرائيليين وفي حال أي استفزاز أو خرق للاتفاق من قبل حماس فإن ذلك يعزز من فرصه أكثر للفوز.

ويذكر مقال في صحيفة The New York Times بعنوان "**بالنسبة لإسرائيل، بعد حرب غزة تأتي السياسة**"، يُشـاع على نطاق واسـع أنّه يريد تحقيق فوزٍ انتخابيّ أخير في عام 2026، وذلك من أجل محو أي لطخة محتملة على إرثه بســبب تحمّله مســؤولية الســنوات التي ســبقت 7 أكتوبر وفشـــله في منع الكارثة. وربما يفوز، ثم يتنحّى عندما تنتهي ولاية الرئيس الإســـرائيلي يتســـحاق هرتســـوغ في عام 2028، وحينها يمكن أن يســـعى نتنياهو لأن يخلفه في منصـــبٍ كان غالبًا بروتوكوليًا أو شرفيًا (لكن قد لا يكون كذلك إذا شغله نتنياهو).

6.2 مستقبل الدولة الفلسطينية

يواجه السـؤال حول مصـير دولة فلسـطين تحديًا صـعبًا، إذ إن حل الدولتين تقلّص إلى حد شـبه معدوم عند الإســرائيليين بالنســبة للبعض، وخصــوصًــا مع تواجد نتنياهو حاليًا في الســلطة إلى جانب حكومته المتطرفة فكما يقول مايكل كوبلو، مدير السياسات في منتدى سياسة "إسرائيل" في واشـــنطن: "أعتقد أن الســـلام أبعد من أن يتحقق معه(نتنياهو)". لكن حتى لو جاء رئيس آخر في المســتقبل غير نتنياهو، كنفتالي بنت، فســتظل فرص الاعتراف بدولة فلســطينية (على الأقل في الســـنوات القريبـة القـادمـة) ضـــئيلـة نظرًا لهـاجس الإســـرائيليين الأمني وعـدم ثقتهم بالفلسطينيين، وهذا ما قد يؤخر أيضًا موجة التطبيع مع العالم العربي.

لذلك، طُرحت بعض البدائل التي قد تحافظ على تواجد فلسطيني من دون الاعتراف بدولة ومع مراعاة هواجس الإسرائيليين. منها طرح فكرة "الدولة ونصف" لمقال من مركز RANE Stratfor بعنوان: **قد تقلل 'شبه- دولة' فلسطينية من العنف، لكنها ستعمق عزلة "إسرائيل"**، بحيث تسيطر "إسرائيل" على باقي المساحات من غزة والضفة ويصير الفلسطينيون مقيمين لا مواطنين، فتتحكم بالمناطق الاستراتيجية والأمن وتترك بعض الإدارات الداخلية للفلسطينيين، مثل حكم إمبريالي. هذا سيضعف وجود حلفاء فلسطينيين لإيران وقد يستميل الدول العربية المطبعة ولكن قد يزيد من عزلة "إسرائيل" في الغرب.

طرح آخر قدمته مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) يقدّم خريطة خيارات لمرحلة ما بعد 7 أكتوبر، إذ يضع مفتاح الاتجاه بيد أميركا/ترامب مع تبنّي مطلب "إصلاح" السلطة الفلسطينية كشرط أولي، ويعدّد عناصر هذه الأجندة مثل مراجعة المناهج وإنهاء صيغة "رواتب الأسرى" السابقة (حيث تعطي "إسرائيل" رواتب لعوائل الأسرى الفلسطينيين المحتجزين كتعويض) مع جدلٍ حول التحقّق منها. ثم يعرض تصوّرات إسرائيلية لليوم التالي تراوح بين "سيادة منقوصة (معروفة أيضًا بحل الـــ 1.8 أو 1.9 دولة مع بقاء مفاتيح أمنية بيد "إسرائيل") ونموذج "المدن-الدول" الذي يقسّم الضفة إلى كيانات مدينية صغيرة يعتبره منتقدوه تفتيتًا غير واقعي، مقابل طرحٍ بديل لكونفدرالية "دولتان، وطنٌ واحد" تُبقي لكل طرف حكومته وحدوده القريبة من خط 1967 مع حرية حركة وإقامات متبادلة وتنسيق أمني وثيق يعالج عقدتي اللاجئين والمستوطنين. لكن في المقابل، يبتعد المسار الفعلي لحكومة نتنياهو عن المصالحة عبر خطوات تمهّد لضمّ الضفة.

كما أن مستقبل الحكم الفلسطيني يشكل تحديًا أساسيًا لـ"إسرائيل"، إذ لا توجد رؤية واضحة لمن سيحكم غزة بعد الحرب. **فالاتفاق الجديد لا يستبعد حماس تمامًا من المشهد السياسي، وهو ما يثير قلق "إسرائيل"** التي طالما اعتبرت أن أي وجود للحركة في الحكم يقوّض الأمن والاستقرار. أما السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية فهي ضعيفة وفاقدة للشرعية في نظر الفلسطينيين، ورئيسها محمود عباس عاجز عن ضمان انتقال قيادي منظم، مما ينذر بفراغ سياسي واضطرابات مستقبلية قد تنعكس مباشرة على أمن "إسرائيل".

على المدى البعيد، يمكن لالتزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية أن يقود إلى مقاطعات شاملة للمستوطنات الإسرائيلية، وحتى إلى رفض الاعتراف بجوازات السفر الإسرائيلية الصادرة

لسكان تلك المستوطنات. وإذا نجح اليمين الاستيطاني في "إسرائيل" في التمسّك بالسلطة بعد الانتخابات المقبلة، فقد يكتشف أنه على الرغم من أنّ بإمكانه إعلان موت حلّ الدولتين، فإنّ العالم قد يرفض ذلك. إنّ الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية نظرية في جوار "إسرائيل" لا يقدّم الكثير للفلسطينيين اليوم، لكنه يمهّد لمواجهة شاملة في المستقبل بين الحكومة الإسرائيلية وبقية دول العالم. وذلك لأنّ هذا الاعتراف يمثّل رفضًا جوهريًا للواقع الذي سعى اليمين الاستيطاني الإسرائيلي إلى فرضه على مسار الصراع؛ واقعٍ تمتلك فيه "إسرائيل" القدرة الانفرادية على إغلاق الباب نهائيًا أمام أي سيادة فلسطينية.

وفي الواقع، قد يكون للاعتراف بدولة فلسطين فوائد لـ "إسرائيل"، فإذا بدأ المجتمع الدولي يتعامل مع الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على أنه نزاع بين كيانين متكافئين قانونيًا، لا بين قوة احتلال وشعبٍ محتلّ، فقد يُجبر ذلك الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى بما في ذلك المحاكم الدولية، وكذلك القيادة الفلسطينية، على الاعتراف بأن "إسرائيل" تواجه تهديدًا أمنيًا مصدره الأراضي الفلسطينية. وسيؤدي ذلك إلى توضيح الالتزامات المترتبة على القادة الفلسطينيين بوجوب الالتزام بالقانون الدولي، ومنع استخدام أراضيهم كقاعدةٍ لمهاجمة "إسرائيل"، ووقف الأنشطة التي تقوم بها حركة حماس.

6.3 في مستقبل العلاقة مع أميركا

كَثُر الكلام حول إمكانيات تغير العلاقة بين "إسرائيل" وأميركا، خصوصًا بعد التحوّل الذي شوهد في الكونغرس والشارع الأميركي. ففي "إسرائيل"، قد يخشى مؤيدو نتنياهو أن تتحول بلادهم إلى ما يشبه محميةً أميركية، تُملَى أفعالُها لا من القدس بل من واشنطن. أما خارجًا، فقد لا تحظى "إسرائيل" مجددًا برئيس أميركي أكثر تساهلًا معها ممّا تحظى به الآن في شخص دونالد ترامب وإدارة أميركية أخرى تهيمن عليها إلى هذا الحدّ التيارات المسيحية الأصولية.

ومع اقتراب انتهاء مذكرة التفاهم الحالية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في عام 2028، فإنّ العمليات العسكرية التي خاضتها "إسرائيل" خلال العامين الماضيين ستشكّل عاملًا أساسيًا في صياغة الاتفاق الجديد، بما يتطلّب مواءمة بين الواقع العملي الميداني والالتزامات الاستراتيجية. سيُصرّ صانعو القرار الأميركيون على أن تكون المساعدات المقدَّمة داعمة للاحتياجات الأمنية السيادية المشروعة لـ"إسرائيل"، مع تقليل مخاطر الإضرار بالمدنيين عن غير قصد. ومن المرجّح

أن يُشدّد الكونغرس الأميركي على الحفاظ على التفوّق العسكري النوعي لـ"إسرائيل" كما يفرضه القانون، لكنه سيُرفق ذلك أيضًا بـ بروتوكولات مُعزّزة لحماية المدنيين وبرامج تدريبٍ وتعاونٍ مشترك[19]. وكما حدث في عمليات النقل التكنولوجي المرتبطة بـ اتفاقات أبراهام عام 2020، سيتطلّب الحسّ الدبلوماسي ضبط الرسائل العلنية وإدارة مخاوف الحلفاء، لضمان ألّا تؤدي القدرات المقدَّمة إلى زيادة التصعيد الإقليمي[20]. ولذلك يدعو بعض المسؤولين الإسرائيليين إلى إعادة تغليف الاتفاق على هيئة "شراكة تكنولوجية"، فالمال أقلّ أهمية من مشاركة التكنولوجيا وضمان الوصول إلى الأسلحة المتقدّمة لا سيّما في زمن الحرب، وترامب من نوعية الرؤساء الذين يصرّون على رؤية ما الذي ستجنيه أميركا من أي صفقة.

وفي ما يخص المسارات المحتملة التي قد تسلكها علاقة أميركا – "إسرائيل" في المستقبل، فقد عرض Ryan Bohl في مقالته: **"إسبارطة صغيرة": لماذا يُقدَّر للعلاقة الأميركية – الإسرائيلية أن تتغيّر**، في مركز RANE Statfor مسارين. المسار الأول هو أن أزمة جيوسياسية كبرى جديدة قد تُجبر الولايات المتحدة على إعادة النظر في العبء الذي تمثّله "إسرائيل" على استراتيجيتها الدفاعية[21]. أما المسار الثاني فقد يتمثل في أن التقلّبات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة قد تُعيق قدرتها على تمرير تشريعات مهمّة مؤيدة لـ"إسرائيل"[22].

وإذا كان السبب تغيّرًا سياسيًا داخليًا أميركيًا تدريجيًا فسيكون أمام "إسرائيل" وقت للتكيّف مع انخفاض المساعدات الأميركية، ربما عبر بناء قدرات عسكرية ذاتية، مثل تطوير قنابل بديلة لتلك التي علّق بايدن تسليمها أثناء عملية رفح، أو توسيع التعاون الدفاعي مع دول مثل الهند

---

[19] أما الدروس العملياتية مثل مكافحة الأنظمة الجوية غير المأهولة (الدرونز)، ودمج أنظمة الدفاع الصاروخي، ومواجهة الأنفاق تحت الأرض، وتنسيق الضربات الدقيقة، ودمج مصادر الاستخبارات، فستقود أولويات الاستثمار المشترك والتعاون الصناعي، مما سيخلق فرصًا لتسريع نقل التكنولوجيا والتطوير المشترك.

[20] وسيكون النجاح مرهونًا بحوارٍ صريح بين أميركا و "إسرائيل"، تدعمه مجموعة العمل السياسية-العسكرية المشتركة رفيعة المستوى، وبالتزامٍ استراتيجي نحو قابلية التشغيل البيني (interoperability) والابتكار، من أجل التوصّل إلى اتفاقٍ جديد يدعم "إسرائيل" في حالة سلامٍ مع جيرانها.

[21] ففي سيناريوهات مثل غزوٍ صينيٍّ لتايوان، أو انتصارٍ روسيٍّ تقليدي في أوكرانيا، أو اندلاع حربٍ ثانية في شبه الجزيرة الكورية، قد تضطر الولايات المتحدة إلى تحويل مواردها فجأة إلى جبهةٍ رئيسيةٍ أخرى، مما سيجعل استمرار الدعم العسكري لـ"إسرائيل" موضع تساؤلٍ استراتيجيٍ مباشر.

[22] ففي حال وقوع ركودٍ اقتصادي طويل الأمد أو فترة اضطرابات داخلية مستمرة تؤدي إلى إعادة اصطفاف سياسي سريع، كما حدث في الستينيات والسبعينيات، فقد ينهار الإجماع السياسي المؤيّد لـ"إسرائيل" بوتيرة أسرع بكثير. وفي ظلّ أوضاعٍ سياسية ومالية متوترة، قد تتحوّل المساعدات لـ"إسرائيل" من "ضرورة لا بدّ منها" إلى مجرد "ميزة إضافية مرغوبة".

والإمارات. **لكن هذه البدائل لن تعوّض حجم ونطاق الدعم العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي الأميركي، إذ تبقى "إسرائيل" دولة صغيرة ذات اقتصاد محدود مقارنة بالولايات المتحدة.** أما إذا تدهورت العلاقة فجأة بسبب أزمة جيوسياسية كبرى (كحرب في آسيا أو أوروبا)، فستجد "إسرائيل" نفسها مضطرة لتسريع تثبيت حدودها وتقديم تنازلات للفلسطينيين، وربما تعديل سياساتها المتشددة تجاه جيرانها. كما قد تحاول الحفاظ على العلاقة مع أميركا عبر مزيد من التعاون الاستخباراتي أو العسكري بل وربما المشاركة في عمليات تقودها الولايات المتحدة، وهو أمر سيكون غير مسبوق في تاريخها. وفي حال كان التراجع ناتجًا عن أزمة داخلية أميركية تجعل أميركا غير قادرة على دعم "إسرائيل" كما في السابق، فستضطر "إسرائيل" إلى الاعتماد على نفسها أو البحث عن تحالفات جديدة، كما فعلت في الستينيات حين فقدت دعم فرنسا. وقد تضطر، في سيناريو متطرف، إلى التقارب مع قوى منافسة للولايات المتحدة مثل روسيا أو الصين.

6.4 مستقبل "إسرائيل"

أشار عدد من المحللين إلى أنه إزاء كل التغيرات التي لمست "إسرائيل"، خارجيًا وداخليًا، يجب على "إسرائيل" وضع إستراتيجية تتيح لها تحوّلًا إقليميًا يشمل اندماجها الكامل في المنطقة، وهو الأمر الذي لم تفعله حكومة نتنياهو (رؤية نهائية لما بعد غزة). فمثلًا إذا تم تنفيذ خطة ترامب، سيستلزم ذلك تنسيقًا وثيقًا بين "إسرائيل" والحكومات العربية التي ستلعب دورًا في إدارة غزة خلال المرحلة الانتقالية وسيمنح ذلك دولًا مثل السعودية دورًا محوريًا في التعاون مع "إسرائيل"، إضافةً إلى أنه قد يشكّل خطوة أولى مهمة نحو مسارٍ سياسي جديد بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

علاوةً على ذلك، ومع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية العام المقبل، هناك احتمال بأن تشعر الحكومة الجديدة بالحاجة إلى اتخاذ خطواتٍ تساعد على استعادة صورتها ومكانتها في المنطقة وعلى الساحة الدولية. ف"إسرائيل" التي عانت عزلة إقليمية بسبب دمار غزة تجد في هذا الاتفاق فرصة لإعادة إحياء "اتفاقات أبراهام" مع الإمارات والبحرين والمغرب وربما استئناف الاتصالات مع السعودية. فهدوء الجبهة مع الفلسطينيين، ولو مؤقتًا، يتيح لـ "إسرائيل" العودة إلى مسار الشراكات الاقتصادية والسياسية التي توقفت بفعل الغضب الشعبي العربي خلال الحرب. هذه العوامل، وغيرها، قد تؤدّي في نهاية المطاف إلى إحياء الزخم الذي سبق هجوم 7 أكتوبر نحو

الاندماج الإقليمي، لكن هذه المرة قد يبدأ من مشـــاريع البنية التحتية الاقتصـــادية، مثل الممر الاقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا(IMEC) ، بدلًا من القفز مباشرةً إلى التطبيع السياسي.

وفي مقال لـــــ Nathan J. Brown نُشِـر في مؤسـسـة كارنيغي للسـلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace) بعنوان: **السياسة الإسرائيلية منقسمة إلى معسكرين رئيسيين، ولا يقدّم أيٌّ منهما مسارًا واقعيًا للمضيّ قُدمًا**، يرسم صورة مركّبة لتأثير الحرب على "إسـرائيل" بعد عامين على حرب 7 أكتوبر 2023: تفوّقٌ عسـكريّ غير مسـبوق منذ 1967 يقابله مأزقٌ استراتيجيّ وسياسيّ عميق. فمن جهة، نجحت "إسرائيل" في "تصريف" خصوم متعدّدين في آنٍ واحد، من غزة إلى لبنان وسـوريا وحتى إيران، ما غذّى لدى شـريحة من الإسـرائيليين مزاجًا انتصاريًا وإحساسًا بقدرةٍ على إعادة تشكيل الإقليم. ومن جهةٍ ثانية، تكاثفت مشاهد المستنقع في غزة، والاحتكاكات المتزايدة عبر الجبهات، والانعزال الدولي، لتفتح نقاشًا داخليًا فقرُهُ لافت: بين خيارين سيّئين يبدوان كطريقين لتحويل النصر التكتيكي إلى هزيمة استراتيجية.

الخيار الأول، هو ما يسـميّه Brown "باكس إسـرائيليتيكا"، يقوم على توسـيع "إسـرائيل" الاعتماد على القوة العسـكرية وعمليات أحادية حيثما ومتى تشـاء. تتجلّى حدوده في دوّامة "حرب إلى الأبد": توغلات وضـربات لحماية "مناطق عازلة" تُصـنع أحاديًا ثم تحتاج إلى ضـربات جديدة لحمايتها؛ تعميم منطق الحسـم بالقوة على غزة والضـفة ولبنان وسـوريا وإيران؛ وتحوّل مقاربة الفلسـطينيين من جماعة وطنية إلى "مجتمعات مُذرَّرة" تُدار بترتيبات محلية مؤقتة بدل مسـار سـياسـي. هذا النهج حقق مكاسـب ميدانية (تدمير واسـع لقدرات حماس، "قطع رأس" قيادة حزب اللّه، إضـعاف بنى عسـكرية سـورية، وتنفيذ هجوم ضـد إيران طال التهديد به)، لكنه يُنتج أثمانًا باهظة: غزة المُحوّلة إلى ركام ومعسكرات ضخمة للنزوح المفتوح، خنقٌ ماليّ للسلطة في رام اللّه بحدود ما تسـمح به أميركا، إغلاق مؤسـسـات فلسـطينية في القدس وتطويع التعليم، وتوسّـع صورة "إسرائيل" في الإقليم من "قوة مهيمنة" إلى "دولة مارقة" بنظر شركاء محتملين قَلِقين من أحادية القوة وخطاب رفض الدولة الفلسطينية وحتى حديث "النقل"[23].

[23] مع افتقار هذا النهج إلى دوافع اقتصـادية–ثقافية–أيديولوجية موازية (على شـاكلة ما امتلكته أميركا بعد 1945)، يزداد شـبهُه، في نظر كثيرين، بروسـيا وإيران أكثر منه بأميركا "خطة مارشـال"، فيما تتعمّق أكلافه داخليًا: تآكل الخيارات السـلمية أمام فلسـطينيي الضـفة، تململ في أوسـاط عرب الداخل، انزعاجٍ متصـاعد لدى إسـرائيليين وسـطيين ويسـاريين من كلفة الدمار، واتساع الفجوة مع قطاعات واسعة من يهود أميركا ولاسيما الشباب، وصولًا إلى انغراس مصطلحات كبرى كـ"الإبادة" في النقاش العالمي وما يستتبعه من دفاعات مرهقة عن النوايا والأرقام.

أما الخيار الثاني، وهو عودة نوستالجية إلى أوسلو ونسخة منقوصة من مبادرة السلام العربية، فيراه منتقدو الحكومة كبديل يُعيد الاعتبار للدبلوماسية والتحالفات الإقليمية (دمج دول أبراهام وربما السعودية والأردن ومصر، برعاية أميركية) ويفصل مع الفلسطينيين بدل سحقهم. لكنه بديلٌ مُثقَل بالإنكار والعموميات: لا التزامات واضحة بدولة فلسطينية، وأفكار "فصل" غامضة، وتعويل على بيئة إقليمية تغيّرت، وتجاهل لواقع "توافق الاحتلال" داخل "إسرائيل" الذي يجعل حلّ الدولتين "تهديدًا وجوديًا" انتخابيًا. والحديث عن "إصلاح" السلطة غالبًا ما يعني وصفات تكنوقراطية تُفاقم فقدان الشرعية لأنها تعالج هواجس "إسرائيل" لا مطالب الفلسطينيين.

الخلاصة التي يقود إليها Brown هي أن **"إسرائيل"، بعد عامين، تجمع بين فائض قدرة تكتيكي وعجزٍ استراتيجي عن تحويله إلى ترتيب مستقر:** نهج القوة الأحادية يُراكم إنجازات قصيرة الأجل لكنه يبدّد الشرعية ويُقلّص الشركاء ويُعلّق الأمن على تفوّقٍ نوعي دائم وغير مضمون؛ والبديل الدبلوماسي السائد يفتقد الواقعية والأدوات والإغراءات المطلوبة. لذا يدفع Brown باتجاه مسلك ثالث خارج الجدال الإسرائيلي الداخلي: مقاربة متعددة الأطراف، مبادرة لا ردّ فعل، تعيد إدماج القانون الدولي، وتنسج حزمة حوافز وضغوط منسّقة تشارك فيها قوى إقليمية ودولية (استثمار عناصر من "خريطة الطريق" 2003 ومبادرة 2002 مع جرعةٍ أعلى من الإصرار والابتكار). غير أن تحقيق ذلك يفترض تغيّرًا ثلاثيًا صعبًا: انفتاحًا أميركيًا على التعددية ورفع الاستثناء عن هذا الملف من قواعد القانون الدولي؛ وقابلية "إسرائيل" لتبنّي مسارٍ سياسي يواكب واقع المنطقة لا ذكرياتها؛ وقيادة فلسطينية قادرة على تمثيل جماهيرها. إلى أن تتوافر هذه الشروط، تبقى **"إسرائيل"، وفق تشخيص Brown، في طريقٍ مسدود: تفوز في المعارك، وتخسر ببطء شروط النصر السياسي المستدام.**

الأعداد السابقة:

العدد	العنوان	التاريخ
1	الشيعة في البحرين	تموز 2011
2	المسلمون في فرنسا	أيلول 2011
3	الحركات السلفية في الدول العربية	تشرين الثاني 2011
4	الأقباط	تشرين الثاني 2011
5	الانتخابات النيابية في تونس	كانون الأول 2011
6	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	كانون الأول 2011
7	حركة النهضة الإسلامية في تونس	تشرين الثاني 2012
8	الأحزاب الإسلامية في تركيا	كانون الأول 2012
9	الأزهر	كانون الأول 2012
10	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	كانون الثاني 2013
11	الحركات الإسلامية في الأردن	آذار 2013
12	أبرز العشائر السورية	نيسان 2013
13	المجموعات القتالية في سوريا	أيار 2013
14	مواقف المعارضة السورية من حزب الله	آب 2013
15	تظاهرات ساحة تقسيم – إسطنبول	أيلول 2013
16	حركة تمرّد المصرية	تشرين الأول 2013
17 (عدد خاص)	مجازر الوهابية عبر التاريخ	تشرين الأول 2014
العدد 18	جمهورية القرم	أيار 2014
العدد 19	الأقليات في تركيا	أيلول 2014
عدد خاص	داعش	أيلول 2015
20 (عدد خاص)	خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال إفريقيا	شباط 2016
21	جماعة فتح الله غولن	تشرين الأول 2016
22	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	تشرين الثاني 2016
23	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	نيسان 2017
24	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحلّية	تشرين الأول 2017
25	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	تشرين الأول 2017
26	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	كانون الأول 2017
27	الشيعة في باكستان	كانون الأول 2017
28	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب الله	تموز 2018
29	الأزمة الخليجية في عامها الأول	تموز 2018
30	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	تشرين الأول 2018

العدد	العنوان	التاريخ
31	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	تشرين الثاني 2018
32	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	كانون الأول 2018
33	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	شباط 2019
34	استراتيجية الإمارات البحرية	آذار 2019
35	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	أيار 2019
36	التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح	تموز 2019
37	الحملات المعادية لحزب الله في ألمانيا	تشرين الأول 2019
38	وزارة الخزانة الأميركية الجهات والشخصيات والبرامج ذات الصلة بالعقوبات المالية	كانون الأول 2019
39	بعض أوجه التمويل الأميركي لمنظمات مدنية في لبنان	كانون الثاني 2020
40	مؤشرات عن واقع الولايات المتحدة الاميركية	تموز 40
41	سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل	أيلول 2020
42	العوامل المؤثّرة في حياد الدول: تجارب عالمية	أيلول 2020
43	بعض أوجه تمويلات الاتحاد الأوروبي لمنظمات من المجتمع المدني في لبنان	تشرين الأول 2020
44	سقطرى اليمنية.. مفتاح البحار السبعة	تشرين الأول 2020
45	العُملة الرقمية الصينية: نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة	تشرين الأول 2020
46	الميليشيات المسلّحة في أميركا النشأة والإشكال القانوني، والتقديرات الأمنية	تشرين الثاني 2020
47	مواقف الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن ونائبته حول الشرق الأوسط	تشرين الثاني 2020
48	السِيَر الشخصية لأبرز أعضاء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن	شباط 2021
49	فريق الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي	نيسان 2021
50	اللجنة الدستورية السورية: التأسيس، التشكيل، الاجتماعات، آراء الدول	آذار 2021
51	"فلسطينيو الداخل" 1948 وهبّة سيف القدس، العوامل والظروف والمسار	تموز 2021
52	الأزمة في تونس، الخلفيات والسياق والمواقف	أيلول 2021
53	بهاء الحريري: وثائق مرتبطة بجماعة ضغط أميركية (عدد خاص)	شباط 2022
54	حرب المعلومات، تكتيكات وتقنيات التأثير والتضليل المعادي	آذار 2022
55	استعمال الولايات المتحدة الأميركية القوة العسكرية في الخارج 1798-2022	حزيران 2022
56	تفكيك الشيفرة البوتينيّة، عرّابو فكر فلاديمير بوتين	كانون الأول 2022
57	تعقُّب الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط والعالم العربي 2005 - 2022	كانون الثاني 2023
58	الرئيس الصيني شي جين بينغ – سيرة موجزة	نيسان 2023
59	جيوبوليتيك المعادن النادرة	آب 2023
60	مجتمع الكيان الصهيوني منذ طوفان الأقصى قراءة في الاتجاهات والتأثيرات والانقسامات	أيلول 2024
61	تحوّلات الهوية والخطاب لدى هيئة تحرير الشام (2012– 2024)	كانون الثاني 2025
62	تطور مواقف اللوبي الإسرائيلي في واشنطن بشأن العدوان على غزة ولبنان (2023– 2024)	أيار 2025

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف: 01/836610 فاكس: 01/836611 خليوي: 03/833438

البريد الإلكتروني:
dirasatccsd@gmail.com
www.dirasat.net

الرمز البريدي:
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon